مستشار البنك المركزي :السياسة النقدية تصدت لظاهرة الدولرة سعيا لتعزيز ثقة الجمهور بالعملة المحلية

7-6

السلع الصينية الرديئة في ظل انحسار الصناعة المحلية

11

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1696)السنة السابعة -الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

أسعـار النفط تعكس مدى الاستجابة الايجابيـة والسلبية لاقتصاديات الدول

شركـة تركيـة نتطلـع لمشاريـع فـي سوريـا والعـراق وشمـال إفريقيـا

النقل الداخلي في مهب الريح

الباصات ذات الطابقين تختفي من شوارع بغداد!

3

الاستثمار يحتاج إلى بيئة مستقرة وقوانين مرنة وتسهيلات إدارية

13

السوق العربي أهم مركز تجاري يعاني من الفوضوية والإهمال!

14

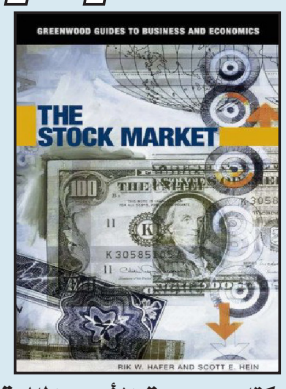

كتاب.. سوق الأسهم المالية
(15)

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

شركة نفط الهلال: أسعار النفط تعكس مدى الاستجابة الايجابية والسلبية لاقتصاديات الدول

■ المدى - خاص

عزا تقرير نفطي هيمنة القطاع النفطي على مسرح الاحداث للعام الماضي ٢٠٠٩ الى اسعار النفط التي عكست مؤشرات التعافي والتراجع لاقتصاديات الدول.

وجاء في التقرير الصادر عن شركة نفط الهلال الذي تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه ان الاستعدادات تراوحت بين توقعات بإحداث فجوات كبيرة على موازنات وميزانيات الدول المنتجة وتباين تلك الدول من حيث الاستعداد، فيما بدت الدول المستهلكة أكثر استقرارا عند تلك التوقعات .

وأوضح التقرير ان مجمل الأحداث جاءت لتصب في تعزيز اتجاهين متناقضين في القراءة، حيث نجد أن الارتفاع التدريجي الذي سجلته أسعار النفط منذ بداية العام عند أدنى نقطة بسعر ٣٠ دولار للبرميل وأعلاها عند ٧٩ دولاراً انعكس بشكل ايجابي على توقعات الدول المنتجة وعلى نسب الفجوات والعجوزات التي تم الاستعداد لها بشكل متفاوت، وجاء المتوسط لسعر البرميل خلال العام ٢٠٠٩ بحدود ٦١ دولاراً بالمقارنة بمتوسط سعر بلغ ٩٥ دولاراً للبرميل في العام ٢٠٠٨، فيما اعتمدت الموازنات الأقل تحفظا وضمن حساب الكلف وتسعير الخام بناء على الجودة على متوسط سعر للبرميل بحدود ٥٥ دولاراً، مما يشير إلى أن متوسط الأسعار المحقق تجاوز جميع السيناريوهات المتحفظة وغير المتحفظة.

واشار التقرير الى ان الاتجاه الآخر يأتي معتمدا على أسس المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء بمنظمة أوبك بين العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٠٩ عند الإغلاق والذي يتوقع أن يتراجع ليصل إلى ما نسبته ٤٣٪ حسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، حيث تقرأ هذه النتائج بأثرها العكسي على حجم الموازنات التقديرية للعام الجديد وحجم الإنفاق المتواصل الذي يتطلبه قطاع الطاقة ليواصل نموه وإنتاجه ناهيك عن متطلبات خطط التحفيز الاقتصادي والمالي التي تتطلب رفع حجم الإنفاق الحكومي وتركيزه على قطاعات إنتاجية وذلك انسجاما مع خطط التنمية السابقة والحالية واللاحقة.

وألمح التقرير الى ان العديد من المسارات الاقتصادية ألتصقت ببعضها البعض خلال العام الماضي لتتحرك منسجمة فيما بينها تارة ومتعارضة بشكل هيكلي تارة أخرى مبينا أن قطاع النفط أثر وبشكل مباشر على تحركات أسواق المال لدى جميع الدول تبعا للتذبذب المسجل على أسعاره اليومية، حيث أن درجة الارتباط جاءت نتيجة ارتباط مؤشرات الانتعاش لاقتصاديات الدول بحجم الطلب على النفط ومقدار ارتفاع الاستهلاك في اتجاه زيادة الإنتاج، وما يعنيه ذلك بالنسبة للدول المنتجة والصناعية على حد سواء، فيما يتوقع لهذه الاتجاهات من الاستمرار خلال العام الجديد نظرا لبقاء مؤشرات الانتعاش والتعافي في مراحلها الأولى التي تصلح لعملية القياس والمقارنة ولم تصل إلى مرحلة البناء عليها واتخاذ القرارات الاستثمارية والتنموية على جميع القطاعات بناءً عليها.

ولفت التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال أسبوعياً الى توجه خلاف ماسجل في نهاية العام الماضي في ما يخص الدول المنتجة للنفط والغاز مفاده انها ستقوم ببناء موازناتها التقديرية للعام المقبل وفق سيناريوهات متفائلة وقياسية بشكل ملحوظ اعتمادا على أسعار النفط الحالية التي اقتربت من مستوى ٨٠ دولاراً للبرميل إضافة إلى مؤشرات ايجابية للطلب وقدرة الدول المنتجة على تلبيته في أي وقت، وخير دليل على هذه التوجهات الرقم القياسي لحجم الموازنة الذي تم اعتماده لدى المملكة العربية السعودية مؤخرا.

وسجل التقرير أهم التطورات في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع الماضي في منطقة الخليج العربي ، ففي الإمارات أعلنت شركة دانة غاز (ش.م.ع) ، أول وأكبر شركة إقليمية من القطاع الخاص في الشرق الأوسط تعمل في مجال الغاز الطبيعي، عن تقدم ملحوظ في تحقيق هدفها الإنتاجي المعلن لعمليات الشركة في مصر خلال العام ٢٠٠٩ عن طريق تحقيق معدل إنتاج قدره ٤٠،٠٠٠ برميل من النفط المكافئ يومياً في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠٠٩، ليبلغ معدل الإنتاج الإجمالي ٣٤،٧٥٠ برميلاً من النفط المكافئ يومياً خلال عام ٢٠٠٩. وبمقارنة مع عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج ٢٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٩، وزيادة في معدل الإنتاج اليومي بنسبة ٢٠٪، كما أعلنت الشركة عن تحقيق تاسع اكتشاف للغاز في عام ٢٠٠٩ من البئر أوركيد١، إذ سبق الإعلان عن ثمانية اكتشافات للغاز في مصر على مدار العام في كل من بئر سلمى١، غرب المنزلة٢، وأزهار١، وتوليب١، وشرباص١، وسما١، وفاراسكور١ ومرزوق٢.

وتقع البئر اوركيد١ في قطاع غرب المنزلة في إقليم دلتا النيل على بعد ١,٣ كيلو متر غربي بئر أزهار١، وباشرت الشركة عمليات الحفر في البئر في ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٩.

وذكر التقرير ان شركة "بترول الإمارات الوطنية" (اينوك) توقعت أن تبدأ العمليات الكاملة لمصفاة جبل علي المحدثة والتابعة لها في نيسان، حيث أن مشروع "اينوك" القائم على تحديث النفتا وتحويله إلى قطارة مهذّبة أنجز، وقد بدأت عمليات التفويض في كانون الأول الماضي، ومن المتوقع أن ينجز التفويض المرحلي بحلول نيسان من السنة الجارية. وسيرفع هذا التحديث الطاقة الإنتاجية للمصفاة إلى ١٢٠ ألف برميل في اليوم سيسهّل تشغيل المرفق بكامل قدراته وإنتاج قطارة النفتا المهذّبة التي تعتبر عنصراً مكوّناً أساسياً للبنزين.

من جهتها تجري شركة "مبادلة للتنمية" محادثات للانضمام إلى مجموعة من الشركات الغربية لاستثمار أكثر من ٦ مليارات دولار في حقل الزبير في جنوب العراق، حيث أن الشركة بصدد إنشاء أكبر شركة نفط في نصف الكرة الغربي. وتشمل المحادثات تنازل الشركة عن حصتها في المشروع لشركة "مبادلة"، وتطور المشروع مجموعة من الشركات تشمل شركة ايني الايطالية.

وفي السعودية تحدث التقرير عن تقدم أربع شركات إلى وزارة النفط والثروة المعدنية بعروضها للفوز بعقد بناء مصفاة جيزان للنفط وتشغيلها. حيث قدمت شركة التصنيع الوطنية (تصنيع) عرضا وذلك في شراكة مع شركة نماء للكيمياويات وشركة البتروكيماويات والمصافي المتطورة، وكلها شركات سعودية، ضمن تحالف لتطوير المصفاة، أما العرض الثاني فقدمته شركة "كورال بتروليوم أيه بي" (Corral Petroleum AB)، المسجلة في السويد والمملوكة من قبل رجل الأعمال السعودي محمد العمودي، حيث دخلت في خط المنافسة مع الشركات الأخرى للفوز بعقد المشروع.

وفي العراق لفت التقرير الى مصادقة مجلس الوزراء على أربعة اتفاقات مع شركات طاقة أجنبية لتطوير أربعة حقول نفط، هي مجنون والغراف وفي محافظة نينوى القيارة والنجمة، حيث فازت رويال دتش شل أكبر شركة نفط في أوروبا وبتروناس الماليزية بحقوق تطوير حقل مجنون الضخم بالقرب من مدينة البصرة الجنوبية، في جولة منافسة ثانية، الشهر الماضي. وتبلغ احتياطيات مجنون ١٢,٦ مليار برميل ما يجعله واحدا من أكبر حقول النفط غير المستغلة في العالم.

وأشار التقرير الى ابرام وزارة النفط العراقية بالأحرف الأولى عقداً مع شركة "سنكول" الأنغولية لتطوير حقلي نجمة والقيارة النفطيين في محافظة نينوى بشمال العراق.

يذكر أن إنتاج الذروة لحقل القيارة سيكون ١٢٠ الف برميل يوميا، في حين يؤمل أن يكون إنتاج الذروة لحقل نجمة ١١٠ آلاف برميل يوميا، وتتقاضى الشركة الأنغولية عن كل برميل زائد على الإنتاج خمسة دولارات بالنسبة لحقل القيارة و٦ دولارات لحقل نجمة.

وفي قطر اكد التقرير مشاركة شركة راس لفان للغاز الطبيعي المسال المحدودة (II) "راس غاز" في توريد كمية إضافية قدرها ٢,٥ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة بترونت للغاز الطبيعي المسال المحدودة الهندية، ما يزيد الكميات الإجمالية للاتفاقية طويلة الأمد المبرمة بين الطرفين إلى ٧,٥ مليون طن سنوياً، مما يجعل شركة بترونت اكبر عملاء شركة راس غاز، كما يجعل قطر المصدر الرئيسي على المدى الطويل لواحد من أسرع أسواق الغاز الطبيعي المسال نمواً في العالم.

خبير اقتصادي: الاستثمار يحتاج إلى بيئة مستقرة وقوانين مرنة وتسهيلات إدارية

■كربلاء - علاء مشذوب عبود

برزت بعد عام ٢٠٠٣ وبشكل جلي مفاهيم اقتصادية كانت غائبة على السواد الأعظم من الجمهور بسبب الاقتصاديات المركزية المتشددة للحكومات السابقة التي يهيمن فيها النشاط الحكومي على حساب النشاط الخاص بشكل مفرط.

وفي الفسحة الاقتصادية التي توفرت بعد سقوط النظام السابق والسعي نحو الانتقال الى فضاءات اقتصاد السوق وما لذلك من آليات لعل من أهمها إعطاء ريادة للقطاع الخاص وتحريك العجلة الإنتاجية وتوسيع عملية الاستثمار بأنواعه المتعددة، الأمر الذي جعلنا نتجه الى الخبير الاقتصادي الدكتور صالح نصر الله للتحاور معه بشأن هذه المفاهيم الاقتصادية:

■ ما الفرق بين التنمية والاستثمار، وما أنواع الاستثمار؟

– أنهما وجهان لعملة واحدة بمعنى لا يوجد فرق بينهما لكن الأول (التنمية) تتم بأموال وطنية وقد تكون غير نفعية بينما الثاني (الاستثمار) يتم بأموال أجنبية وغايته النفع لا غير، والاستثمار يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد وكذلك لرفع ألقدرة الإنتاجية للمشاريع وذلك بإضافة طاقات إنتاجيه جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع أو بإنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

أما أنواعه فيقسم إلى نوعين أساسيين وهما الاستثمار المباشر وغير المباشر، والمباشر يختص في جميع أنواع الاستثمار باستثناء المشاريع المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة ، لان ذلك يأتي ضمن التنمية الوطنية.

أما الاستثمار غير المباشر، وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء الأوراق المالية للشركات التي تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق بيع وشراء الأسهم في البورصة.

■ ما الممارسات الاستثمارية المعتمدة على مستوى التطبيق العملي؟

– تقسم الممارسات الاستثمارية الى ثلاث وهي الاستثمار الحكومي الذي يهتم بخطط التنمية الوطنية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) للدولة، وهو يعتمد على الاتجاه السياسي والفكري للدولة ونسبة مواردها ومقدار المساعدات والهبات من الدول الأخرى، وأغلب الدول النامية تعتمد أسلوب الاقتراض طويل الأمد إضافة لما ورد، وذلك لأجل إنشاء البنى التحتية وهو ما يسمى الاستثمار غير الربحي.

وهنالك الاستثمار الخاص وفي ظل التطور التقني في مجال المعلومات والاتصالات يبدو إن الاستثمار الخاص قد تضاءل، حيث انه يعتمد على الاستثمار العائلي أو الفردي وقد تحول إلى شركات ومؤسسات تضم عدداً من المستثمرين (بما يسمى بالشركات المساهمة) وتضم مساهمين من مختلف الشرائح الاجتماعية وبالرغم من توفر عوامل القوه فيها يبقى الاستثمار الخاص محدودا إزاء الاستثمار الأجنبي.

ويوجد أيضاً الاستثمار الأجنبي، حيث إن عدم توفر السيولة في البنوك التجارية للبلدان النامية أدى إلى انكماش كبير في تمويل الاستثمارات في المشاريع الوطنية، لذا اعتمدت الدولة على الاستثمارات الخارجية وأصبحت مصدرا مهما من مصادر التمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية والأمثلة كثيرة على نجاح هذه الاستثمارات كما هو الحال في دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي سابقا و جنوب شرق آسيا والصين وغيرها، غير انه لا يجب الركون إلى مجرد الأمثلة ويجب دراسة الظروف المحيطة بتلك الدولة، حيث إن معظم تلك الدول أنفة الذكر إما كانت تمتلك بنى تحتية جيدة مع وجود قواعد للصناعة وإما أعدتها بجهودها الذاتية خلال سنوات قبل أو بالتوازي مع المخطط العام للمشاريع الاستثمارية المنوي إقامتها وذلك بواسطة مشاريع التنمية التي سميناها بالاستثمار الحكومي، واهم ما كانت تلك الدول تمتلكه أو عملت على انجازها هي الطرق السريعة والسكك الحديد وشبكات الصرف الصحي والمياه ومحطات توليد الطاقة والبنى الأساسية للعناية الصحية وغيرها، لذا لا يجب الانسياق خلف النظريات فقط وإنما يجب العمل على إيجاد تلك الأرضية التي بموجبها نجحت تلك الدول في تحقيق أهدافها والإفادة من الاستثمار الأجنبي الذي ساهم مساهمة فعالة في تنشيط اقتصادياتها وحيث أصبح الاستثمار الأجنبي مصدر التمويل المهم لمشاريع التنمية الاقتصادية التي عجزت الحكومة على تمويله، وكان السبب الرئيس بنقل التكنولوجيا الحديثة ومضاعفة الإنتاج المحلي مما أدى إلى جعلها دولا منتجة بعد ما كانت مستهلكة وبذلك فهي أصبحت من الدول التي تعزز مفهوم التنمية المستدامة (حسب تعريف الأمم المتحدة) التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.

■ هل هناك أسباب لتطوير وتوسيع هذه الاستثمارات الأجنبية؟

– إن سبب تطوير وتوسيع دور الاستثمارات الأجنبية في الدول، يعود في الأساس كما ذكرنا الى عدم توفر السيولة في المصارف الوطنية لتدعم مشاريع التنمية، وفي الجانب الآخر دول نامية وأخري متقدمة لديها فوائض نقدية وهي تبحث عن فرص للاستثمار بعيدا عن أعباء الضرائب وتقلبات أسعار الصرف والبورصات، وفي الوقت نفسه، أبدت كثير من الدول المتلقية للاستثمار تقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما هو الحال لدينا في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، وكما هو معروف فان العالم أصبح قرية صغيرة بسبب التطور التكنولوجي، تم تطوير وترابط مصالح رجال الإعمال وأصحاب الثروة بتأسيس شركات متعددة الجنسيات تنتشر فروعها وتتوزع نشاطاتها في إرجاء المعمورة ما يسهّل عليها دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع وفي أي مكان في العالم حيث يمتلكون القدرة على تحليل الواقع الاقتصادي لذلك البلد.

■ ما أشكال الاستثمار الأجنبي؟

– يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي أنماطا متعددة اعتمادا على النوع والهدف من الاستثمار ودرجة المخاطر التي يمكن أن يواجهها المستثمر وهي أن يمتلك المستثمر الأجنبي أسهماً قليلة في الشركات الوطنية وقد تتحدد كمية تلك الأسهم من قبل الجهات المسؤولة أو أن يكون المستثمر غير واثق بشكل كامل من الاستقرار السياسي أو الاقتصادي وهذا النوع من الاستثمار يسمى بالاستثمار السالب أو المحافظ لأنه لا يستطيع التحكم في عمليات تلك الشركات، وفلسفة هذا النوع من الاستثمار هي أن يدخل المستثمر في بلد لديه تطلعات وإمكانات واعدة في المستقبل وبذلك يكون المستثمر قد اكتسب خبرة السوق وأسس موطئ قدم للمستقبل.

وكذلك فأن المشروعات والشركات المشتركة التي تتكون من مستثمرين أجانب و محليين، هذا النوع من الاستثمارات تسمح للمستثمر الأجنبي التواجد في السوق بشكل اكبر مع نسبة مخاطر أقل مما هو عليه في حالة الاستثمار بشكل منفرد، وبنفس الوقت لديه السلطة على اتخاذ قرار ما.

وان اتفاقيات الترخيص مع شركات محلية أهلية أو حكومية بحيث يجوز للشركات العالمية نقل حقوق استخدام تكنولوجيا معينة إلى الشركات المحلية، والأخيرة تضطلع بمسؤولية الإنتاج والتسويق للسوق المحلية وأسواق عالميه يتم الاتفاق عليها مقابل دفع مبالغ معينة إلى الشركات العالمية صاحبة الامتياز ، وتلتزم الأخيرة بتدريب العمالة المحلية على الصيانة والإنتاج.

وكذلك امتلاك حصص أغلبية أو كلية الأسهم في شركة أو مجموعة شركات لقاء تسديد ديونها مع دفع مبالغ معينه لقاء ذلك وهذا ما يسمى بالخصخصة، المستثمر في هذه الحالة يكون له حقوق ومزايا كثيرة، حيث يتم منحه مدداً زمنية أطول للاستثمار في البلد مع تسهيلات أخرى تشمل التحويلات ألماليه ونوع العمالة وغيرها التي تنظم بقانون.

وان شركات فرعية يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل، وغالبا ما تكون شركات عالمية لديها فروع في أكثر من بلد إضافة الى البلد المضيف، بالرغم من إن مخاطرها كبيرة غير إن التزاماتها الدولية قد يشفع لها في حالة الأزمات الدولية.

■ هل هناك طرق تقترحها لجذب وتشجيع الاستثمار؟

– هناك طرق وعوامل عدة على جذب و تشجيع الاستثمار عموما والأجنبي خصوصا في بلد دون آخر متمثلة في سياسة وتوجهات المؤسسات الاقتصادية وفعالية ومرونة القوانين والتعليمات والتسهيلات الإدارية وكذلك المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي حيث لكل ذلك دور مهم جدا (وحيث كما يقال إن رأس المال جبان) وكل ذلك يؤثر في ثقة المستثمر ولا يمكن الإهمال أو الإقلال من أهمية ذلك بأية حال من الأحوال ويمكن تلخيص ذلك بنقاط غنية عن التعريف وهي الوضع الاقتصادي ومدى استقرار السوق و الوضع السياسي ونظام الحكم الذي لا يسمح بالتدخل الحكومي بالنشاط الاقتصادي الذي سمحت به القوانين المرعية أو احتمالات تأميم الشركات ومصادرة الأملاك الخاصة فضلاً عن وجود إطار قانوني يؤمن تطبيق وتنفيذ الأسس التشريعية، الاقتصادية منها والجنائية للبلد بشكل عام وبوجود نظام قضائي شفاف ونزيه وبذلك يشكل ضمانة للحقوق ألعامه والخاصة ما يشجع المستثمر على اختيار هذا البلد من دون ذاك البلد.

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

إمارة دبي تعتمد موازنة 2010 بعجز 1.6 مليار دولار

■ **دبي - (CNN)**

اعتمدت حكومة دبي، بالإمارات العربية المتحدة، موازنة عام ٢٠١٠، بعجز قدره ستة مليارات درهم (١,٦٣ مليار دولار)، بعد أن بلغت قيمة الإنفاق الحكومي ٣٥,٤ مليار درهم، مقابل إيرادات متوقعة بنحو ٢٩,٤ مليار درهم.

وقال عبد الرحمن آل صالح مدير دائرة المالية بدبي: أن أبرز الملامح الأساسية للموازنة العامة تتمثل في تحقيق فائض جار يبلغ ١,٩ مليار درهم نتيجة تطبيق برامج إدارة الإنفاق الحكومي على أسس من الكفاءة والفعالية.

وأضاف آل صالح، في تصريحات لوكالة الأنباء الإماراتية الرسمية: إن الإنفاق الاستثماري الحكومي بلغ ١٠,٧ مليارات درهم، وهو ما يمثل نسبة ٣٠ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي لتطوير واستكمال مشروعات البنية التحتية وفقا للخطط الموضوعة.

ولفت المسؤول الإماراتي إلى أن العجز في الموازنة بلغ ٦ مليارات درهم "الأمر الذي يتسق مع القواعد المالية التي تحكم السياسة المالية بضرورة ألا يتجاوز العجز نسبة ٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي للإمارة حيث بلغ العجز نسبة ٢ في المئة فقط".

وأشار إلى أن "الموازنة العامة لحكومة دبي تمثل توازنا بين ضرورات دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية والالتزام بالقواعد المالية والمبادئ السليمة لإدارة المال العام من ناحية أخرى".

من جهة أخرى، نقلت الوكالة الإماراتية عن الفريق ضاحي خلفان قائد شرطة دبي ورئيس لجنة الموازنة قوله: إن الإمارة اتبعت "سياسة مالية توسعية مع الالتزام بالقواعد المالية المتعارف عليها دوليا وبحيث تحقق الموازنة فائضا جاريا مع الحفاظ على ألا يتجاوز عجز الموازنة النسبة المقررة".

وتعد الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر مشتر في الشرق الأوسط لطائرات "بوينغ سي ١٧"، وفقا لبيان الشركة الأمريكية، الذي لم يتطرق إلى قيمة العقد، لكنه قال إن الإمارات ستتسلم أربع طائرات في ٢٠١١ وطائرتين أخريين في ٢٠١٢.

ونقل البيان عن اللواء الطيار فارس المزروعي، من سلاح الجو الإماراتي قوله: إن "الطائرات الجديدة، ستعطي الإمارات ميزة أداء مهام إنسانية وستراتيجية متنوعة في عمليات النقل الجوي محليا وعالميا."

من جهته، قال جين شامبرلين نائب رئيس بوينغ إن شركته "سعيدة باختيار الإمارات لطائرات سي ١٧ التي تلبي احتياجات النقل الجوي في القرن الحادي والعشرين، فهي واحدة من أفضل الطائرات من نوعها في العالم."

ويوم الثلاثاء الماضي، أعلنت شركة الواحة كابيتال الإماراتية، الانتهاء من إجراءات الإغلاق المالي لبرنامج التمويل الخاص لشراء ٩ طائرات نقل عسكرية متطورة لصالح القوات المسلحة الإماراتية بقيمة تصل إلى ١,٨ مليار دولار، وفقا لوكالة الأنباء الإماراتية.

ويشمل البرنامج التمويلي عملية ترتيب وإدارة تمويل شراء تسع طائرات نقل عسكرية متطورة من بينها ثلاث طائرات إيرباص من طراز "أيه ٣٣٠ -٢٠٠" متعددة الاستخدامات وناقلة للألليات بقيمة تصل إلى ١,٢ مليار دولار، إضافة إلى الطائرات الست من بوينغ.

وقالت الشركة إن ثمانية بنوك عالمية شاركت في عملية التمويل، مؤكدة أن مفاوضات تجري مع بنوك محلية إماراتية لتمويل الجزء المتبقي من صفقة تم توقيعها مع القوات المسلحة العام الماضي لتمويل شراء طائرات بقيمة ١١ مليار درهم.

شركات سعودية تفصح عن نشاط اقتصادي ملحوظ

■ **الرياض - وكالات**

قالت سلسلة المطاعم والخدمات الغذائية السعودية (هرفي) نهاية الأسبوع الماضي ان الشركة تعتزم جمع ٤١٣,١ مليون ريال (١١٠,٢ مليون دولار) من اكتتاب عام أولي لحصة ٣٠ في المئة من رأسمالها.

واضافت الشركة بحسب وكالة رويترز التي تنافس عمالقة الوجبات الغذائية السريعة مثل مكدونالدز وبيرجر كنج انها ستبيع ٨,١ مليون سهم بسعر ٥١ ريالا للسهم خلال الفترة من ١١ الى ١٧ كانون الثاني الحالي.

وتابعت في منشور الاكتتاب ان حصيلة البيع ستذهب الى مساهمي هرفي، وقالت ان هرفي لن تحصل على اي جزء من حصيلة الاكتتاب، وأنشئت الشركة عام ١٩٨١ وفي عام ١٩٩٨ اصبحت مجموعة سافولا من بين مساهميها.

واوضحت النشرة ان حصة سافولا في هرفي ستنخفض الى ٤٧,٦ في المئة بعد الاكتتاب من ٦٨ في المئة حاليا او نحو ٥,٥١ مليون سهم بينما ستهبط حصة مؤسسها احمد السعيد الى ٢٠,٣ في المئة من ٢٩ في المئة او نحو ٢,٣٥ مليون سهم، ومن المتوقع ان تساعد حصيلة الاكتتاب في تعزيز أرباح سافولا خلال الربع الاول للعام.

وحتى منتصف حزيران من العام الماضي كان لهرفي ١٨٤ مطعما في السعودية و١٢ آخر في البحرين ومصر والكويت والامارات العربية المتحدة.

وارتفع صافي أرباح هرفي في عام ٢٠٠٨ الى ٩١,٣ مليون ريال من ٦١,٦ مليون ريال العام السابق بينما زادت عائداتها الى ٤٦٦,٥ مليون ريال من ٣٧٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٧.

وخلال النصف الاول من عام ٢٠٠٩ بلغ صافي أرباح هرفي ٥٥,١ مليون ريال عن مبيعات قيمتها ٢٥٤,٦ مليون ريال صعودا من ٤٣,٩ مليون ريال عن مبيعات قيمتها ٢٢٦,٧ مليون ريال خلال الفترة المقابلة من العام السابق.

في غضون ذلك قالت مصادر ان أربع شركات دولية منها فلور كورب الامريكية قدمت يوم السبت الماضي عروضا معدلة لبناء مصنع بتروكيماويات في المملكة العربية السعودية.

وتشارك هيونداي للهندسة والانشاءات ودايليم اندستريال -وهما من كوريا الجنوبية- وسي.تي.سي.اي التايوانية ايضا في السباق على عقد بناء مصنع الامينات الذي ستبلغ طاقته ٢١٠ آلاف طن سنويا وتقوم بتطويره شركة كيان السعودية للبتروكيماويات.

وقال مصدر في الصناعة لرويترز انه من المتوقع ترسية العقد بنهاية شهر شباط القادم.

وكان مصنع الامينات واحدا من مشروعين أعادت كيان طرح مناقصتين لهما، والمشروع الآخر هو مصنع لانتاج البولي ايثيلين المنخفض الكثافة.

وكانت كيان -وهي وحدة تابعة لشركة السعودية للصناعات الاساسية سابك- وقعت في كانون الأول الماضي عقداً مبدئيا مع دايليم لبناء مصنع البولي ايثيلين المنخفض الكثافة.

وتقع الوحدات الرئيسة للمجمع العملاق في الجبيل على ساحل الخليج ومن المتوقع ان يبدأ التشغيل في النصف الثاني لعام ٢٠١٠.

وستبلغ طاقة المجمع السنوية ستة ملايين طن من البتروكيماويات ومنها الايثيلين والبروبلين والبولي بروبلين والبولي اثيلين وجلايكول الاثيلين من ١٦ مصنعا.

خطط صندوق النقد الدولي تتعرض للانهيار في بعض بلدان أوروبا

■ لندن - رويترز

تهدد السياسات الداخلية والاستياء الشعبي في البلدان الاوروبية من أوكرانيا إلى آيسلندا خطط صندوق النقد الدولي لانقاذ الاقتصادات في تلك البلدان مما يثير قلق المستثمرين الذين يرون أن هذه السياسات ضرورية للانعاش المالي.

ووعدت كثير من الحكومات في ذروة الازمة العالمية بسياسات تقشفية مؤلمة في مقابل قروض من صندوق النقد الدولي ولكن ثبت أن اقناع الناخبين بهذه الاصلاحات الاقتصادية أمر صعب.

ويترك ذلك الدول في مواجهة أزمات مع الصندوق الامر الذي قد يصيب الاسواق بالذعر ويترك الحكومات من دون أموال من أجل الرواتب العامة وسداد الديون السيادية.

وقالت فانيسا روسي وهي باحثة كبيرة من مركز أبحاث تشاثام هاوس في لندن: "كان هناك الكثير من التوقعات غير الواقعية في العام الماضي بشأن مدى السهولة التي يمكن من خلالها حل الازمات."

ومضت تقول "لكنها كأي مفاوضات بشأن الديون ستكون عملية صعبة ومرتبكة وستعاني من اخفاق من حين لآخر، وستستمر لسنوات عدة، ولا يمكننا تجاهل العملية الديمقراطية".

واكتنفت الشكوك في الاسبوع الماضي حزمة المساعدات الاقتصادية لآيسلندا عندما رفض الرئيس مشروع قانون لسداد أكثر من خمسة مليارات دولار لبريطانيا وهولندا خسرها المدخرون بعد أن انهار قطاعها المصرفي عام ٢٠٠٨.

وعارض مشروع القانون ٧٠ في المئة من الآيسلنديين الذين شكوا من أنه يحملهم تكلفة أخطاء البنوك.

ولكن رفض مشروع القانون قد يضر بجهود الانضمام للاتحاد الاوروبي والدعم المالي من دول بحر الشمال وشريان للحياة يقدمه صندوق النقد الدولي، وخفضت وكالات التصنيف مستوى ايسلندا بعد الرفض.

وستجرى معظم البلدان الاوروبية ذات الاقتصادات الاكثر انكشافا للمخاطر لاسيما أوكرانيا ولاتفيا والمجر انتخابات رئيسية في عام ٢٠١٠ مما يعني أن الاهداف السياسية قصيرة الاجل سيكون لها الاولوية على الارجح على تلبية مطالب صندوق النقد الدولي.

وجرى بالفعل تعليق اتفاق أوكرانيا مع صندوق النقد الدولي الى ما بعد انتخابات رئاسية تجري في ١٧ كانون الثاني الجاري والتي قد لا تنهي شهورا من الشلل السياسي والخلافات الداخلية التي عرقلت الاصلاحات.

واستطاعت حكومة لاتفيا تمرير ميزانية مقلصة بشدة وتخفيضات في المعاشات من خلال البرلمان لترفضها المحكمة الدستورية وتعيدها لطاولة التفاوض مع المقرضين.

والانتخابات البرلمانية المقرر أن تجرى في وقت لاحق من هذا العام قد تسبب توترا أو قد تؤدي الى انهيار الائتلاف الحاكم مما يعرض للخطر من جديد كلا من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وعملة لاتفيا وفشلها قد يشكل تهديدا للاسواق في أرجاء أوروبا.

وتأجلت في العام الماضي أحدث خطة يقودها الصندوق لانفاق ٢٠ مليار يورو في رومانيا قبل الانتخابات لكن الصندوق يقول انه يأمل في استئناف المدفوعات بعد تمرير مشروع ميزانية حكومة الوسط الائتلافية الجديدة في البرلمان ربما في ١٥ كانون الثاني الجاري.

وقالت المجر ان الاتفاق مع صندوق النقد لا يزال في المسار لكنه قد يتعطل بسبب الانتخابات البرلمانية المقررة في نيسان أو أيار.

وإذا لم تتبع الدول سياسات صندوق النقد الدولي سيتعين على الصندوق أن يقرر ما اذا كان سينسحب ويخاطر بتركها تنهار وتتخلف مما قد يسبب اضطرابا أوسع نطاقا في الاسواق أو سيقلل من تشدده في مطالبه.

نمو الصين الاقتصادي يتجاوز حاجز الـ 8 % في 2009

■ بكين - وكالات

أعلن مسؤول صيني كبير ان النمو الاقتصادي في الصين في ٢٠٠٩ سيصل الى ٨,٥ ٪ متجاوزا بذلك الهدف المحدد في ٨ ٪، وذلك بفضل خطة النهوض الاقتصادي التي وضعتها الحكومة.

وقال جانغ شياوكيانغ نائب رئيس وكالة التخطيط الصينية: ان خطة النهوض لنهاية ٢٠٠٨ التي تبلغ قيمتها زهاء ٤٠٠ مليار يورو على مدى عامين، سمحت بعكس التباطؤ بشكل سريع.

ويعتبر معدل ٨ بالمئة الحد الادنى الضروري عموما لايجاد ما يكفي من وظائف في الصين، وتفادي المشاكل الاجتماعية التي تتخوف منها الحكومة بشكل كبير.

واتاح النمو تحسين مكاسب الشركات وزيادة الاستثمارات ودعم الاستهلاك الداخلي، حسبما قال جانغ في خطاب نشر مؤخراًعلى موقع الكتروني حكومي.

لكن المسؤول اعلن ان الاقتصاد الصيني سيواجه تحديات عدة للمحافظة على نمو ثابت وسريع في ٢٠١٠، خصوصا بسبب ضرورة زيادة الاستهلاك الداخلي ووجود قدرات فائضة في بعض القطاعات ومنافسة دولية اكثر حدة.

واعتبر المسؤول الصيني "ان الآفاق التجارية لا تدعو الى التفاؤل لان الطلب الخارجي في العام الماضي لن يعود الى مستويات ما قبل الازمة بسبب مبدأ الحمائية التجارية السائدة".

وأضاف: ان "الصين ستواجه ما بعد الازمة منافسة دولية متنامية واحتكاكات في التجارة والموارد الطبيعية والطاقة اضافة الى رؤوس الاموال والتكنولوجيا"، الى ذلك، اعتبر جانغ ان النمو الداخلي سيتراجع لان اجراءات خطة النهوض بلغت حدودها.

يذكر ان النمو الصيني الذي يعتمد على الصادرات بشكل كبير قفز الى ٩,٨ ٪ في الفصل الثالث من العام الماضي، بعد ٩,٧ ٪ في الفصل الثاني و٦,١ ٪ في الفصل الاول.

في غضون ذلك اشارت احصاءات نشرتها الحكومة الصينية مؤخراً الى ان قيمة الصادرات الصينية ارتفعت في شهر كانون الاول الماضي للمرة الاولى منذ ١٤ شهرا.

فقد ارتفعت قيمة هذه الصادرات بنسبة ١٧،٧ ٪ مقارنة بالشهر نفسه من السنة السابقة، حسب ما اعلنت وكالة شينخوا الرسمية وشبكة تلفزيون سي سي تي في الحكومي، وبذلك تجاوزت قيمة الصادرات الصينية لسنة ٢٠٠٩، الـ ١،٢ تريليون دولار مقارنة بصادرات المانيا التي بلغت قيمتها في الفترة ذاتها ٨١٦ مليار دولار، وبذلك تصبح الصين للمرة الاولى اكبر دولة مصدرة في العالم.

من ناحية اخرى، انخفض الفائض التجاري الصيني بنسبة ٣٤،٢ في المئة في سنة ٢٠٠٩ الى ١٩٦،٠٧ مليار دولار، مما يعكس بحسب وكالة الانباء الصينية (شينخوا) النمو القوي للاقتصاد الصيني الذي حصل على دفعة قوية جراء برنامج التحفيز ذي الـ ٥٨٦ مليار دولار الذي اعلنته الحكومة الذي أدى الى ارتفاع الطلب على المواد الاولية والسلع الاستهلاكية المستوردة.

ونقلت (سي سي تي في) عن المحلل الاقتصادي الصيني هو انج جوها قوله: إن ارتفاع قيمة الصادرات في كانون الاول الماضي مثل "نقطة تحول مهمة".

ومضى المحلل الى القول: "نستطيع ان نقول الآن إن المؤسسات التصديرية الصينية قد خرجت بشكل كامل من فترة الركود".

ولكن بالرغم من تمكن الصين من تجاوز المانيا كاكبر دولة مصدرة في العالم ٢٠٠٩، فإن صادراتها في العام الماضي انخفضت بمقدار ١٣،٩ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨.

شركة تركية نتطلع لمشاريع في سوريا والعراق وشمال إفريقيا

■ أنقرة / وكالات

أكد المدير التنفيذي لشركة "تركسل" التركية العملاقة للاتصالات سورييا سيليف أنه مهتم بأسواق منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها سوريا والعراق ودول شمال أفريقيا، مؤكداً أن الاقتصاد التركي قادر على النجاح حتى من دون أن تنضم أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي.

ولفت سيليف، في مقابلة مع برنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN" إلى أن قطاع الاتصالات العالمي يعيش اليوم حقبة جديدة، تتمثل في دخول الانترنت إلى عالم الهواتف الجوالة، معتبراً أن عدد مستخدمي هواتف الانترنت سيتجاوز قريباً عدد مستخدمي الهواتف العادية.

وأوضح سيليف، بما يتصل بهذه النقطة قائلاً: "لقد دخلنا في حقبة جديدة فيها أسلوب حياة جديد، فكما كان هناك نقلة نوعية في الانتقال من الهاتف الثابت إلى الجوال، سيكون هناك نقلة من الجوال إلى الهواتف العاملة بالانترنت."

وربط سيليف بين هذا التطور وواقع معاناة دول الشرق الأوسط من تراجع أعداد القادرين على الوصول إلى شبكة الانترنت قائلاً: إن سوق الهواتف العاملة عبر الانترنت هو الأكبر في العالم اليوم.

ولدى سؤاله عن اهتمامات شركته الاستثمارية، خاصة وأن لديها تدفقات مالية تقارب ثلاثة مليارات دولار، أضاف سيليف: "لدينا ٣٦ مليون مستخدم في تركيا، وهذا يجعلنا ثاني أكبر مشغل على مستوى بلد واحد في أوروبا، ولذلك يمكن القول أن لدينا خبرة في الأسواق الكبيرة."

وتابع بالقول: "نتطلع لنقل هذه الخبرة إلى الأسواق المجاورة، مثل سوريا والعراق أو دول أخرى ربما، وحتى شمال أفريقيا".

وعن الاهتمام المتزايد لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بمنطقة الشرق الأوسط مقابل تراجع تركيزه على أوروبا والانضمام إليها قال سيليف: "تركيا تريد أن تظهر أنها قادرة على مواصلة النجاح حتى وإن لم تنضم إلى أوروبا".

واعتبر مدير شركة "تركسل" أن أوروبا، عبر تعنتها في قبول طلب انضمام تركيا إليها تتصرف وفق منهج "محافظة للغاية من دون سبب مقنع،" مشدداً على أن بلاده – في حال قبولها بالاتحاد الأوروبي – قادرة على خلق مناخ توافقي بين الشرق والغرب، كما أنها ستفيد القارة العجوز كثيراً بفضل شعبها الشاب والديناميكي.

يذكر أن تركسل تشغل خدمات في ثماني دول، بينها أذربيجان وكازاخستان وجورجيا ومولدوفا وشمال قبرص وأوكرانيا، ولديها أكثر من ٦٠ مليون مشترك، كما تسيطر على حصة تتجاوز ٨٥ في المئة من السوق التركية، وهي الشركة التركية الوحيدة المسجلة في بورصة نيويورك.

وكانت الشركة قد حاولت في السنوات الماضية القيام بمشاريع عدة والدخول إلى أسواق سوريا والسعودية وإيران، ولكن لم توفّق إلى ذلك لأسباب متنوعة.

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

مستشار البنك المركزي العراقي لـ (المدى الاقتصادي):

السياسة النقدية تصدت لظاهرة الدولرة سعياً لتعزيز ثقة الجمهور بالعملة المحلية

حوار: جاسم الإمارة

انتهج البنك المركزي العراقي خلال الاعوام الاربعة الماضية سياسة نقدية وصفت بالمتشددة سعيا الى لجم جماح التضخم في وقت اتجهت السياسة المالية في العراق الى الانفتاح ودعم الاستثمار ما تطلب توافر سيولة نقدية تغطي حاجة الموازنات الاستثمارية للبلد.

مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح يفكك هذه الجلية عبر حوار موسع أجرته معه (المدى الاقتصادي):

■ما أسباب استقرارية سعر صرف الدينار العراقي؟

– تعد الدولرة واحدة من اهم التحديات التي تواجه صناع السياسة النقدية في البلدان النامية عموما والعراق على وجه الخصوص والتي تعني استخدام دولار الولايات المتحدة او اية عملة اجنبية لها قدرة الاحلال محل العملة الوطنية في المعاملات والعقود المالية الداخلية وعدها مخزناً للقيمة في الوقت نفسه .

وعلى الرغم من ان الدولرة المالية، تتشكل في الغالب من القروض المحلية الممنوحة بالعملة الأجنبية عبر الفترة الطويلة، والتي تصل نسبتها في بعض بلدان امريكا اللاتينية الى نحو ٧٠٪ من إجمالي القروض الممنوحة محلياً، الا ان البنك المركزي العراقي، يعتمد واحدة من مفاهيم المؤسسات المالية الدولية المعدلة، للتعبير عن ظاهرة الدولرة في العراق، فالمفهوم السائد لدى صندوق النقد الدولي بخصوص الدولرة الجزئية يعد الاكبر تعبيراً عن واقع ظاهرة الدولرة وسيادتها في الاقتصاد العراقي، فاذا ما كانت الودائع المصرفية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع تزيد على ٣٠٪ فان البلاد تعيش ظاهرة دولرة جزئية، ولكن اذا ما اخذنا بالحسبان تركيب عرض النقد الذي يغلب عليه طابع العملة في التداول والتي تصل احياناً الى٨٠٪ من مجموع عرض النقد نجد ان دولار الولايات المتحدة ما زال يدرك على انه عملة موازية في التداول خارج الجهاز المصرفي – في تسوية المعاملات والمدفوعات النقدية الداخلية وعده مخزناً جيداً للقيمة فانه يمكن القول ان ظاهرة الدولرة الجزئية ما زالت سائدة ولاتتعدى ٣٠٪ في تسوية حركة التعاملات النقدية في الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم مما تقدم، فان السياسة النقدية التي أعتمدها البنك المركزي العراقي في اطار ستراتيجيته الرامية الى تحقيق هدف الاستقرار، قد أظهرت ان النظام المالي المدولر اخذ يتجه نحو الانخفاض التدريجي وان ظاهرة الدولرة الجزئية وتجذرها باتت اليوم اقل من السابق، بسبب أطلاق حرية التحويل الخارجي واعتماد سياسة نقدية تعمل على تعزيز القيمة الخارجية للدينار العراقي، التي ارتفعت خلال السنوات الخمس الاخيرة الى ما يزيد على٤٠٪.

وبذلك أخذت التوقعات العقلانية للجمهور تصب جميعها نحو الاحتفاظ بالدينار العراقي بسبب التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي وارتفاع سعر صرفه ازاء الدولار الأمريكي، بعد ان شرعت السياسة النقدية، على تأسيس اطار عمل فعال يعمل صوب تقوية الثقة بالدينار العراقي، حيث تساعد الثقة بالعملة المحلية على خلق ظروف قوية وعميقة في استقرار النظام المالي، وبهذا باتت ظاهرة الدولرة تعد واحدة من الاهداف الرئيسة للسياسة النقدية في بلادنا في مواجهة الدولرة الجزئية، وان التصدي للدولرة يمنح البنوك المركزية القدر الاكبر على اعادة صياغة سياستها النقدية وعلى وفق الاهداف المحددة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار وبناء النمو المطلوب وتسريع فرص التنمية ودفع عملية التشغيل في البلاد، كما تقوي في الوقت نفسه الرابطة بين معدلات الفائدة المحلية وتغيير الانفاق الكلي او الطلب المحلي.

■ ما جدوى اعتماد المزاد اليومي لبيع العملة الأجنبية في تحديد مسار السياسة النقدية غير المباشر؟

– تسعى استراتيجية السياسة النقدية في بناء مسار الاستقرار في هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق الى توفير مناخ مستقر جاذب للنمو والازدهار الاقتصادي بدءا بقطاعه النقدي الذي يغدو اليوم قويا وراسخاً، وفي هذا الاطار يعد مزاد العملة الأجنبية من وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الاساس النقدي للبلاد بغية التحكم بالطلب الكلي عبر مناسيب السيولة التي يولدها بصورة اساسية الانفاق الحكومي ومواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عنه، حيث يؤدي المزاد المذكور الى تحقيق ثلاثة اهداف هي كونه أداة تدخل لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني ما ينعكس ايجابيا على المستوى العام للاسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج ويقوي قاعدة التصدير فضلا عن انه وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسات النقدية في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الإستقرار المالي، اما الهدف الثالث فهو يعد مصدراً أساسياً في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولا اساسيا لها.

وبهذا صبت السياسة النقدية التي أعتمدها البنك المركزي العراقي في توجهاتها كافة ومنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ نحو توفير فرص الاستقرار والنجاح للاقتصاد الوطني، وهي السياسة الوحيدة التي تكاد تنفرد بمثل هذا الهدف الكلي في التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وتقوية الاستقرار في النظام المالي في آن واحد،اذ تعد السياسة النقدية بنفسها منتجة لسلعة عامة فريدة في أهميتها وهي سلعة الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولاسيما بعد ان ارتبطت تلك السياسة بإجراءات إصلاحية أساسية تزامن فيها هدف تقوية أواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة مع ضرورات استقرار سوق التحويل الخارجي ومؤازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي، اذ أدى توازنهما الى تحقيق إشارتين سعريتين قويتين من إشارات السوق التي تبنتهما السياسة النقدية لبلوغ اهدافها المنوه عنها وهما اشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي وإشارة سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملة الأجنبية.

وأكد ان التحرر المالي الذي شهدته أسواق العراق عبر السنوات الخمس الماضية، جسدته فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز المصرفي وإطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه، والتي عدت ركنا أساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي ولاسيما بعد ان تم التخلي عن الإجراءات القسرية التي كانت السياسات النقدية السابقة تعتمدها عبر وسائلها المباشرة، واللجوء الى السياسات غير المباشرة التي تعتمد قوى السوق لتفادي ظاهرة الكبح المالي والمتمثلة بوضع سقوف على الائتمان المصرفي الممنوح او تحديد جهة الائتمان او فرض معدلات فائدة إدارية تقع خارج قوى السوق وتوازناته . حيث قاد الكبح المالي في السياسات السابقة الى انحراف السوق المالية وإضعاف مناخ الوساطة فيها، فضلاً عن اعتماد سياسة النقد الرخيص لأغراض إقراض الموازنة العامة، ما عطل التنمية الاقتصادية لعقود طويلة وادخل البلاد في موجة عارمة من التضخم الجامح والمستمر وحلت المضاربة السعرية على السلع والخدمات محل الاستثمار المنتج وتدنى الادخار الكلي ما اغرقت البلاد في ركود طويل قاد الى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها،ووصولها الى مستوى الاقتصادات الرثة، وهي الظاهرة التي مازلنا نعيش بعض آثارها الداكنة حتى هذه اللحظة.

كما ان النجاح الذي احرزته السياسة النقدية الراهنة في مواجهة التضخم الجامح للبلاد واستخدامها اشارة سعر فائدة السياسة النقدية –في اطار تعاملاتها مع الجهاز المصرفي، كان لها الاثر الاكبر في مواجهة حالة التوقعات التضخمية المستمرة والمتصاعدة التي كانت تعصف في اسقرارالبلاد وتسحق قرارات الاستثمار الحقيقي فيه ولمصلحة قطاعات المضاربة، وبهذا فقد حققت إشارة سعر الفائدة الاسمية على الدينار العراقي للمرة الاولى مع اشارة سعر الصرف الاسمي زخماً استقراريا قوياً، انعكس بدوره على استقرار المعاملات في الاقتصاد الوطني وساعد في الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة للمرة الاولى في تاريخ البلاد (وبعد اكثر من ثلاثة عقود)تفوق فيها سعر الفائدة الاسمي على معدلات التضخم ما عزز من قدرة النظام المالي على الاستمرار ومنح السوق النقدية فرصة الاستقرار والديمومة في اشد الظروف الاستثنائية التي مرت بها بلادنا خلال الاعوام الاخيرة التي تلت العام ٢٠٠٣.

ومع هبوط التضخم الأساس من نسبة ٣٤٪ سنويا قبل ثلاثة اعوام الى نحو ٥٪ سنويا بالوقت الحاضر والدخول في عصر المرتبة العشرية الواحدة للتضخم، فان إشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي قد هبطت هي الاخرى مع هبوط التضخم من ٢٠٪ سنويا الى اقل من ٥٪ حاليا، بعد ان حققت اشارة فائدة السياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد قوية على الدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة ومصدة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية التي عانت البلاد منها عبر الحقب الزمنية الطويلة الماضية.

■ما تأثير سعر صرف الدينار العراقي على مستويات التضخم؟

– لقد وضعت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، المحددة بقانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ مسألة استهداف التضخم والتصدي لمعدلاته المتصاعدة والعمل على خفضه في اولويات غاياتها للوصول الى حالة الاستقرار الدائم في المستوى العام للأسعار، ذلك من خلال التأثير على مناسيب السيولة العامة والسيطرة على اتجاهاتها والعمل في الوقت نفسه على تقوية القطاع المالي وتوازنه واستقراره وتحفيزه للاستجابة الى اشارات السوق التي يطلقها البنك المركزي عبر سياسته النقدية.

ولذا أجرى البنك المركزي العراقي تعديلاً على سعر الفائدة المعتمد لديه (معدل السياسة) الذي اصبح ٢٠٪ منذ مطلع العام ٢٠٠٧ قبل ان ينخفض الى ١٥٪ في العام ٢٠٠٨ لتحفيز معدلات الفائدة الاجمالية في الاقتصاد بغية تحقيق مستويات ادخارية عالية ومرغوبة تتناسب ومستوى العوائد التي تحفز الجمهور ومؤسسات الاعمال على زيادة ايداعاتها لدى المصارف فضلاً عن التصدي لمناسيب السيولة المرتفعة من خلال الدور الذي تؤديه اشارة سعر الفائدة في تقوية ميكانيكية الانتقال النقدي للحد من التضخم المتصاعد.

كما ارتفع في الوقت نفسه سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي (عبر عمليات البيع والشراء بمزاد العملة الأجنبية منذ خريف العام ٢٠٠٣) بمعدل بلغ ٣٤٪ في اطار كبح التوقعات التضخمية حتى شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ واحلال التوازن في السوق النقدية بين الرغبة في الاحتفاظ بالارصدة النقدية الحقيقية بالدينار

والمعروض من تلك الارصدة عن طريق جعل الدينار العراقي اكثر جاذبية واكثر ميلا في مواجهة ظاهرة – الدولرة – وآثارها في تعميق مشكلات الاحلال النقدي وضرب عناصر الاستقرار في الطلب على النقود، وهو الأمر الذي يعمق اختلال السوق النقدية.

ويعكس التضخم ظاهرة التصاعد المستمر في مستوى اسعار السلع والخدمات الذي تجاوزت معدلاته السنوية نسبة ٧٦٪ ولاسيما في شهر آب من العام ٢٠٠٦، وبغض النظر عن اختناقات العرض الكلي ومساهمته في الظاهرة التضخمية فان السياسة النقدية معنية بالتصدي لتلك الظاهرة وخفض مستوياتها ولاسيما الضغوط التضخمية التي يولدها جانب الطلب الكلي او الانفاق الكلي في الاقتصاد.

أما اذا استثنينا فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات من الرقم القياسي لاسعار المستهلك، كمؤشر للتضخم، فيمكن الوصول الى ما يسمى بالتضخم الاساس – الذي يعكس ضغوط الطلب الكلي الذي بلغ في نهاية العام ٢٠٠٦ بما يزيد على ٣٢٪ سنوياً (اي اقل من نصف نسبة التضخم السنوية المشار اليها في اعلاه) بعدها جاء مسجلا انخفاضاً بلغ نحو ١٣,٦٪ سنوياً في شهر تشرين الاول ٢٠٠٨

وعلى الرغم من القدرات الكبيرة التي اظهرتها السياسة النقدية في السيطرة على استقرار سوق الصرف الاجنبي واستقرار سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي طوال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ وحسب ما اشرتها معدلات الصرف في مزاد البنك المركزي للعملة الأجنبية (كسوق صرف مركزية تعد اسعارها هي الاسعار الموجهة او القائدة في سوق الصرف) الا ان تأثيراتها امست محدودة في معالجة التجذر في الظاهرة التضخمية عموماً والتضخم الاساس على وجه الخصوص ويعود ذلك الى تدني سعر صرف الدينار الحقيقي دون مستواه الاسمي الذي تدخل البنك المركزي في الدفاع عن استقراره عبر مزاد العملة الأجنبية طوال العامين المذكورين آنفاً، علماً ان هذا التناقض بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي كان ناجما عن تحسن ايرادات النفط العراقي طوال العامين الماضيين وحتى الوقت الحاضر مضافاً اليها نفقات القوات متعددة الجنسيات المرتفعة وغيرها بالعملة الأجنبية داخل العراق والتي اسهمت في تعميق ظاهرة الدولرة وايجاد الفجوة او الفارق بين سعر صرف الدينار الحقيقي (المرتفع) وسعر صرف الدينار الاسمي (المنخفض على الرغم من استقراره) ما اثر ذلك في تجذر ظاهرة التضخم .

ولما كانت السياسة النقدية للبلاد تهدف الى خفض مستويات التضخم، فان حزمة متكاملة اعتمدها البنك المركزي العراقي في مواجهة الظروف التضخمية غير الملائمة ابتدأت خطواتها في مواجهة التضخم الاساس من خلال ايجاد التأثير على الرغبة في اتجاهات الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية التي هي اقل من الخزين المتاح من تلك الارصدة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب منها ويقود الى استقرار وتوزان السوق النقدية كما اشرنا الى ذلك سلفاً، فضلاً عن التقليل من حالة الاحلال النقدي والتصدي لمشكلات الدولرة (اي رفع مستوى الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وصولاً بها الى مستوى الخزين المعروض من تلك الأرصدة)، وان في مقدمة ذلك، تأتي أهمية توفير مناخ متناسب بين النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث تكون نسبة النقود الى الدخل (أي الطلب النقدي) تنمو بصورة مستقرة تتوافق وغايات النمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويأتي على رأس تلك الحزمة، العمل على تقوية سعر صرف الدينار العراقي (الذي يمثل القيمة الخارجية للدينار العراقي)، فضلاً عن مواجهة ظاهرة الاحلال النقدي وما تتطلبه من توافر سياسة نقدية متشددة – باتجاهين او عبر اشارتين قويتين هما اشارة سعر الصرف واشارة الفائدة، وهو امر يعزز من ميكانيكية الانتقال النقدي للتأثير في توازن السوق النقدية ومن ثم استقرار النشاط الحقيقي وعلى اتجاهين يكمن الاول برفع القيمة الخارجية للدينار العراقي (اي سعر الصرف الاسمي) على نحو يتناسب مع سعر الصرف الحقيقي لاحتواء التوقعات التضخمية،فيما يتجه الثاني الى تعديل معدلات فائدة البنك المركزي العراقي على نحو يمنح السوق المالية اشارات قوية لتغيرات متناسبة ومرغوبة

مع تطور الهيكل الزمني لمعدلات الفائدة، وهو الامر الذي يساعد على ضمان عوائد ايجابية لجمهور المدخرين لدى الجهاز المصرفي والتقليص من حالة التباعد بين الادخار والاستثمار جراء الاقتراض غير المتكافئ بين عرض الاموال المعدة للاقراض والطلب عليها.

■ ما توجهات السياسة النقدية في العراق؟

– تمثل السياسة النقدية في ظل القانون الملغى للبنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ عنصرا فاعلا في ادارة الاحتياطيات الأجنبية للبلاد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي للفترة الماضية . فأدارة موارد البلاد من العملة الأجنبية، التي يتدفق غالبيتها من عوائد النفط،كانت تتم وفق آلية تنص على تسجيل تلك العوائد برمتها في حساب الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي شريطة ان يسجل مقابلها المعادل بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية المفتوح لدى هذا البنك، وإن تلك الآلية التي كانت تتم بصورة تلقائية سواء بالعملة الأجنبية او ما يقابلها بالدينار العراقي ظلت تشكل وحدة واحدة من عناصر الايراد في الموازنة العامة، وإن مكونات الاحتياطي الاجنبي وادارته في اسناد متطلبات السياسة النقدية كانت مسألة عامة تتسم بالشكلية العالية ولا ترتبط بأية سياسة نقدية تذكر، اذ تستطيع السياسة المالية استعمال تلك الاحتياطيات وعدها وسائل دفع وتسديد للألتزامات الخارجية للحكومة السابقة وبمرونة عالية في آن واحد عن طريق قلب الدينار العراقي الى عملة اجنبية وهو الامر الذي وضع الغلبة في تسييرالسياسة النقدية لميول ومجريات سياسة الموازنة ونفقاتها الخارجية طوال العقود الثلاثة التي اعتُمد فيها قانون البنك المركزي العراقي الملغى، وهكذا سُيرت السياسة النقدية بأدواتها كافة بما في ذلك الغطاء الاجنبي الساند للسيولة المحلية على نحو يُمكن من الاحلال السريع لأدوات الدين المحلية بالعملة الأجنبية عندما يستنفد الدينار العراقي وعد الادوات المحلية الجديدة بمثابة موجودات في ميزانية البنك المركزي العراقي كبديل للعملة الأجنبية عندما يقتضي الصرف بالدينار العراقي، وهي من السياسات المالية التي تستسهل التصرف بالعملة الأجنبية واستبدالها بتلك الادوات المحلية.

لقد كان الافراط في الاستحواذ على العملة الأجنبية وإحلال حوالات خزينة وزارة المالية كبديل عنها، قد جعل من سياسة البنك المركزي العراقي سياسة تفتقر الى القدرة الكافية على مواجهة ضغوطات السيولة المحلية بما فيها ضغوط الطلب على العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية، وبهذا ازداد الامر سوءاً كلما حلت حوالات الخزينة محل العملة الأجنبية من خلال عمليات تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاصدار النقدي التي تؤدي الى تعظيم مناسيب السيولة المحلية دون توافر غطاء حقيقي من النقد الاجنبي طوال اكثر من عقدين من الزمن، ما أدى الى تدهور القيمة الخارجية للدينار العراقي وتدني سعر الصرف الى مستويات باتت صدماتها من اكبر المؤثرات في توليد التضخم الجامح في الاسعار والتدهور المستمر في مستوى المعيشة، وبهذا غدت فرص الاستقرار والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ومواجهة التضخم والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي من الامور المستعصية في استمرار عمل السياسة النقدية وتسيير ادوات البنك المركزي العراقي بالصورة المناسبة والمرغوبة بعد ضياع واحدة من أهم العناصر الساندة والمؤازرة للاستقرار النقدي التي كانت تمثلها تلك الاحتياطيات الأجنبية، وعلى هذا الأساس انتهت السياسة النقدية في ظل قانون البنك المركزي العراقي الملغى لتصبح اداة ملحقة بسياسة الموازنة العامة وعمليات الانفاق العشوائية فيها، ما جعل الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي مجرد تابع لسياسة الموازنة العامة، ذلك بتغليب الاهداف المالية على غايات الاستقرار النقدي دونما توافر قدرة للدفاع عن الدينار العراقي وضمان استقراره لارتباطه المباشر بسياسات تمويل العجز الحكومي المتوسع والمعروف بأغراضه وأهدافه، اذ شكل الاقتراض المباشر والمستمر من البنك المركزي العراقي اصداراً نقدياً عُدة حاضنة مهمة للتضخم في العراق خلال السنوات السابقة على صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ .

و ان الاقدام على خطوة اقتطاع اي جزء من الاحتياطي الرسمي الاجنبي للبنك المركزي العراقي بصورة مباشرة وعد ذلك ايرادا حكوميا للموازنة العامة لايعني في جوهره الا اقتراضا من موجودات البنك المركزي العراقي المتاحة ومخالفة صريحة لاستقلال البنك المركزي العراقي التي يقضي قانونه بعدم اقراض الموازنة العامة وبخلافه لابد من ان يؤدي الى ضياع فرص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهو الشيء الذي يعد اساسيا لعملية التنمية وديمومتها.

■ما تأثير سعر صرف الدينار العراقي على التبادلات التجارية؟

– إن البنك المركزي العراقي وبالقدر الذي يراقب فيه حركة التدفقات المالية الداخلة الى البلاد والخارجة منها،فأنه يجد فيها من الظواهر الاقتصادية الطبيعية التي تساعد في الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ويولد في الوقت نفسه اندماجا مرغوبا في السوق المالية الدولية وانفتاحا واسعا في التعاملات المصرفية مع العالم .

وعلى الرغم من ذلك فان تلك الاموال وتدفقاتها ينبغي ان لا تعفى من تعميق عمليات المراقبة والكشف عن ان تحركات الاموال تحظى بالمشروعية القانونية ولا تخالف قانون مكافحة غسيل الاموال واموال الجريمة والارهاب او حتى التهرب من اشكال الالتزامات الاخرى تجاه السلطات الحكومية كألاجهزة الضريبية والمالية او مخالفة التعليمات واللوائح الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي التي تحدد هي الاخرى على سبيل المثال مقادير استثمارالمصارف لأموالها في الخارج والتي تمثل شكلا آخراً من اشكال تدفق رؤوس الاموال المحلية الى الخارج.

إلا ان التوجه نحو تقييد التحويل الخارجي اوتقنين تدفق الاموال الخارجة للمواطنين ،هو اتجاه لا ينسجم وتحسين مناخ الاستثمار وانما هي دعوات للاسف الشديد لا تساعد الا على العودة الى الآفاق الضيقة في قمع الحرية الاقتصادية للبلاد وحرية التملك والتصرف بالحقوق الاقتصادية المشروعة لشرائح المجتمع والعودة حقا الى العصور الاقتصادية المظلمة التي غادرها العراق ولاسيما تقييد حرية التحويل الخارجي وعزل العراق عن محيطه المالي الدولي، وإغرائه للنكول بالاتفاقيات المالية الدولية وبشكل خاص تطبيق نصوص المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تلزم الدول الاعضاء بأعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع القيود امام حركة اموال المواطنين من دون قيود تذكر بأستثناء ما يتعلق بالمخالفات القانونية الناجمة عن غسيل الأموال وعلى النحو المذكور سلفاً.

وعلى الرغم من ذلك، فان مثل هذه المخاوف هي مازالت محدودة التأثير على صعيد العراق،ذلك لضعف تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الداخلة حتى اللحظة، ومع ذلك تسعى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الى تكوين احتياطيات كافية بالعملة الأجنبية، تنصب بالدرجة الاساس لمواجهة أية احتمالات طارئة قد يتعرض اليها التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج بشكل مفاجئ، فضلا عن التحسس لاي مفاجآت ضارة أخرى قد يتعرض اليها الاقتصاد الوطني ناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية غير المرغوبة.

إن السياسة النقدية الراهنة للبلاد هي من النمط الذي يؤيد تقييد حركة التدفقات النقدية من والى خارج البلاد طالما لا تتقاطع مع الضوابط والانظمة والتعليمات النافذة المشجعة للاقتصاد الحر ولا تتعارض في الوقت نفسه مع شروط التحويل الخارجي ولاسيما قانون مكافحة غسيل الأموال وأموال الجريمة والإرهاب.

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

النقل الداخلي في مهب الريح..

بعد ان كانت تشكل ملمحاً بارزاً.. الباصات ذات الطابقين تختفي من شوارع بغداد!

■ تحقيق- سعاد الراشد

يعد قطاع النقل من القطاعات الاقتصادية المهمة وهو قطاع رديف وساند لمعظم القطاعات الأخرى، وقد عانى هذا القطاع من التقادم والاندثار في العراق وخاصة حافلات نقل الركاب ذات الطابقين ذلك المظهر الجذاب في العاصمة بغداد، وبعد عام ٢٠٠٣ تكاد تكون قد اختفت من الشوارع وسط الزحام وانتشار سيارات (الكيا).

(المدى الاقتصادي) بحثت في أسباب انحسارها او اختفائها والحلول البديلة وتوجهات القطاعين العام والخاص بشأنها.

تستقطب المواطنين

يرى السائق محمد جواد كاظم الذي يعمل سائق في حافلة نقل الركاب خط ساحة النصر باب الشرقي شورجة ان الموطنين يقبلون بشكل واسع ومنظم على الركوب بهذه الحافلة على الرغم من تقادمها لكنهم يرتاحون في الجلوس لسعة مقاعدها إضافة الى أخلاق السائق والجابي وحسن المعاملة مع الراكب لها دور في استقطاب الكثير من المواطنين بخلاف ما موجود من اخلاق سيئة لبعض سواق القطاع الخاص كالكيا والكوستر!

بطيئة ولكنها تقطع مسافة طويلة

جنان احمد عبد الغفور طالبة دكتوراه استغربت عندما بادرناها بالسوأل عن حافلات نقل الركاب حيث اجابتنا واين هي الباصات التي تتكلمون عنها؟ ولكنها تسترجع ذاكرتها الى الوراء وتقول: ومن منا كان لا يصعد الحافلة في السابق التي امتازت بدقة مواعيدها وانخفاض اسعارها وجمالية منظرها فهي تعطي طابعا حضاريا للعاصمة بغداد، اما الآن فقد لجأنا الى الكيات والكوسترات التي تتسم بالسرعة واغلب سواقها مهرة في اجتياز المطبات والحواجز ولكنها لا تصل الى كل المناطق في حين باصات نقل الركاب سابقا التي تقطع مسافات طويلة وان كانت سرعتها بطيئة ولكنها تأخذ عدداً كبيراً من الناس.

واسعة ومريحة

وأشاد المواطن المتقاعد زهير عبد الرضا وهو موظف في قطاع الصحة بهذا النوع من النقل معتبراً انها وجدت لكبار السن لان مقاعدها مريحة والباص واسع يسمح بتنقلنا كوننا كبار السن إضافة الى الأجرة الرخيصة التي تناسب الشريحة من ذوي الدخل المحدود.

مظهر غير حضاري

حيدر محمد عطا موظف في شركة آسيا سيل يستغرب الى الان الناس تصعد هذه الحافلات التي تقادمت واكل وشرب الدهر عليها قائلاً: ان منظر الحافلة الحالية الحمراء ذات الطابقين وهي تكاد تزحف الى الارض زحفا وان هذه الباصات في دول العالم جعلت خارج الخدمة ونحن ما زلنا مصرين على استخدامها لافتا الى منظر الناس وهم متكدسون بها وهي تكاد تسقط على الارض يجعلك تشعر بالألم، إضافة الى أنها لا يوجد فيها تكييف ومقاعدها قديمة ومتآكلة ومنظرها غير حضاري ولا عصري.

الرأي الحكومي

وكيل وزير النقل بنكين ريكاني قال: منذ فترة لم نستورد أية حافلة او باص ذات الطابقين وبعد أحداث ٢٠٠٣ صار استخدامها في تلك الفترة صعباً جدا لوجود الأسلاك الكهربائية للمولدات الأهلية إضافة الى الحواجز الكونكريتية والطرق الملتوية الحلزونية التي تعيق مرورها بالسيطرات كل هذا حال دون استخدام الباصات ذات الطابقين لصعوبة تحركها، إضافة الى ان الحكومة قررت ان لا نشتري الباصات وترك العمل للقطاع الخاص، إلا اننا حصلنا على ١٣٠ باصاً للنقل الداخلي بين المدن وهي على نوعين (ستي باص) داخل المدينة وباصات النقل الداخلي وباصات النقل الدولي، اما (الستي باص) فهي اعداد قليلة تم اخذها من مجلس محافظة بغداد.

اما عن دور القطاع الخاص في هذا المجال فكما هو معروف ان الدستور العراقي ينص ان على ان الاقتصاد العراقي يعتمد اقتصاد السوق وهو يعطي تركيزاً وأولوية للقطاع الخاص، ولكنه في قطاع النقل الداخلي الاستثمار غير مجد لان في واقع الامر ان سعر الباص الواحد لا يقل عن ١٠٠ الف دولار مقارنة بالإيرادات غير المتحققة والقليلة نتيجة الزحام والوضع الأمني لا يشجع في اتخاذ هكذا خطوات لذلك يحتاج الى دعم حكومي كي يصل الى مراحل متقدمة ويعتمد على نفسه، مضيفاً ان القطاع الخاص هو المعول

عليه في المستقبل للنهوض بالنقل الداخلي والوزارة لا تخلي مسؤوليتها وتفكر بالتعاون مع الحكومات المحلية ومجالس المحافظات وهناك دراسات ومقترحات لحل معضلات النقل وتخصيص جزء من موازنتها لهذا القطاع، اما في ما يخص المترو فنحن منذ مدة نتحاور مع مجلس امانة بغداد بشأن القطار المعلق (الموتو ريل) بعرضه كفرصة استثمارية في حين موضوع المترو وهو من المشاريع التي تاخذ وقتاً وتحتاج الى مبالغ كبيرة وعمليات حفر واستملاكات أراض والوزارة بالتعاون مع أمانة بغداد تجري تحديث المسارات التي وضعت للتصميم الأولى وتم تحديد المحطات الرئيسة سنة ١٩٨٢.

تغييرات في قطاع النقل ولكن!

وأوضح المستشار في وزارة النقل عصمت عامر جياد: ان هناك الكثير من الامور التي انجزت بعد أحداث ٢٠٠٣ وتحديدا في ٢٠٠٥ حيث كانت الباصات أبان تلك الفترة بيد السائق الحكومي وكل العائدات تذهب الى جيوب السواق الا القليل منه يذهب الى خزينة الدولة وذلك يرجع الى عدم وجود نظام رقابي في تلك الفترة بسبب الظروف السائدة آنذاك، ومن ضمن الانجازات تم تفعيل نظام (الميكانزم) وهو نظام صيانة الحافلات، مضيفاً انه تم تغطية اغلب المحافظات من ناحية النقل وبسيارات حديثة وموديلات بعد الألفين وتم إدخال نظام (الجابي والتكت) بعد سنوات من الفوضى والعمل بها بشكل نظام متكامل.

وبالتعاون مع مجلس محافظة بغداد تم تزويدنا بـ ٧٠ حافلة ويجري العمل الآن مع شركة الباهوس وهي شركة عراقية- أردنية مشتركة لتزويدنا بالمنشآت الجديدة ولو لاحظنا لوجدنا ان هذه السنة كان التركيز عالياً وواسعاً للنهوض بهذا القطاع حيث استحدثنا غرفة عمليات مركزة على هذا الجانب ويشرف عليها الوزير مباشرة، اما في ما يخص القطاع الخاص ودوره هناك الكثير من العروض قدمت من قبل القطاع الخاص للمساهمة عن طريق التشغيل المشترك، ونحن نرى إذا اعطي الفرصة سوف يسهم في تنمية هذا القطاع الحيوي ونرجع انحسار التداول فيها ذلك يرجع الى قلة عددها فهي لا تكفي لسد الحاجة ولكن نحن نعمل بحدود الميزانية والتخصيصات المالية المقدمة الى الوزارة.

شركة نقل المسافرين

مدير عام الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود اسامة الصدر قال: بالنسبة للنقل الداخلي بصورة عامة هناك خطط استثمارية ترفع من قبل الوزارة والى الشركة، وليس هناك جدوى اقتصادية للنقل وانما هي خدمة تقدم للمواطنين، ولذلك وجهت وزارة التخطيط انه من خلال مجالس المحافظات يكون التجهيز من المبالغ المخصصة لتنمية الاقاليم لذلك عممنا هذا الموضوع للمحافظات في حالة اذا كانت هناك رغبة لتطوير النقل الداخلي للمحافظة وتقديم الخدمة لأبناء تلك المحافظة وذلك بتوفير هذه الحافلات بتعاون الشركة في توفير الكوادر التشغيلية من سواق وتشغيليين وفنيين في حالة حدوث عطلات ولكن بصراحة الذي استجاب لهذا الموضوع هو مجلس محافظة بغداد حيث قدمنا هذه الخدمة لابنائنا من شريحة الطلاب وعرض الموضوع بعد مناقشات عدة تم التصويت على التمويل واستيراد ٢٥٠ حافلة للنقل الداخلي حيث صار التصويت بالاغلبية وإحالة الموضوع الى اللجنة الفنية ويتم تشغيلها من قبل الشركة ولذا تم استيراد ٨٠ حافلة في العام الماضي وهناك ٧٠ حافلة تجهز في هذا العام إضافة الى ذلك طلب ١٠٠ حافلة من مجلس محافظة بغداد وتكون من نوع ذات الطابقين وهي أقرت كمبدأ ولكنها مازالت قيد المناقشة.

ويضيف الصدر انه منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن لم يقر الى الشركة ضمن الخطوط الاستثمارية أي مشروع يخص النقل الداخلي ولكن نأمل في هذا ان يكون محققاً، اما بضوء الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٠ لا يترك الموضوع الى مجالس المحافظات كون اغلب مجالس المحافظات لم تستجب ماعدا مجلس محافظة بغداد الذي كان له اهتمام كبير بشريحة النقل وبالتنسيق مع شركتنا، اما عن دور القطاع الخاص في النهوض بهذا القطاع فهو المعول عليه إضافة الى الوزارة وشركتنا الآن هدفها ان يكون وجودنا بالشارع هو مثال لتحسين نوعية الخدمات وتقليل أجور النقل حيث ان القطاع الخاص سوف يلتزم بعدم زيادة الأجور عن نسبة تزيد على ٢٥٪عن سعر النقل للقطاع الحكومي ولذلك نأمل من سواق الحافلات ان يرتدوا الزي اللائق إذ ان هناك زياً خاصاً لسواق الشركة الذي يتلاءم بعاصمتنا الجميلة بغداد.

ويرجع الصدر أسباب انحسار استخدام حافلة نقل الركاب ذات الطابقين هو لقلة رغبة المواطنين حيث أسعارنا جدا رخيصة، فبالنسبة للمنطقة الواحدة ٢٥٠ ديناراً و٥٠٠ للمنطقتين وهذا السعر اقل من اسعار القطاع الخاص ولكن مع وجود هذه الاسعار ولو كان عدد الحافلات كثيراً لكان القطاع الخاص اضطر لإعادة النظر في اسعاره ولكن عدد حافلات الاسطول قليلة نظرا لعدم استيراد اي حافلة جديدة منذ ٢٠٠٣ وبشكل جعل الاسطول لا يلبي حاجات المواطنين.

حلول مقترحة

سامي عبد الوهاب مهندس متقاعد في وزارة النقل يقول: ان قطاع النقل هو اهم القطاعات في اي بلد وخصوصاً العراق فهو من اوائل البلدان العربية في هذا القطاع، لكن الظروف التي ألمت بهذا القطاع اثرت فيه كثيرا بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية كلها تركت ندوبا كثيرة في جسد قطاع النقل العام بالاخص حتى غدا وسيلة متخلفة لا ترقى الى مستوى البلدان المجاورة وحديثة التكوين في هذا المجال.

ويضيف عبد الوهاب ان وسائل النقل الآن تدفع ثمناً باهظاً لحالة التردي الحاصلة مثل الوقود وقطع الغيار والبنى التحتية المتهالكة إضافة الى الوضع الأمني الذي شل هذه الخدمة ناهيك عن غياب الرقابة والمتابعة لخطوط السير للمركبات العاملة وكذلك حالة الفساد التي لا تخلو منه مؤسسات النقل.

ويرى عبد الوهاب بان قطاع النقل العام يحتاج الى اعادة هيكلة ووضع رؤية جديدة كفيلة بالنهوض به ووضعه على السكة التي من المفروض ان يكون عليها ومن دون هذه المعالجات والحلول فلا يمكن ان نرى خدمة النقل العام ان تقدم عملها بشكل جيد ومتطور وعلى القائمين على هذا القطاع ان ياخذوا بتجارب الآخرين بالتطوير والتجريب والابداع في هذا المجال لانه وجه البلد وانعكاس عمقه الحضاري والثقافي ومحور مهم للسياحة الدينية والآثارية ولماذا لا نرتقي بمستوى النقل فلا تنقصنا اموال ولا عقول لكننا ركنا الى الكسل واللامبالاة التي افرزتها ظروف احاطتنا يوما ما واهمال وتقاعس من بعض النفوس المشبعة بالانانية وحب الذات.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
الاسبوع الماضي شهد توقيع الاحرف الاولى للشركات الفائزة في جولتي التراخيص

الاقتصادي
متى تهبط المولات في بغداد؟

الاقتصادي
الطاقة الكهربائية تتأرجح مع اشتداد البرد كعادتها

الاقتصادي
هل يشهد عام ٢٠١٠ حملة لتبليط شوارع بغداد ايتها الامانة ؟

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

واقع البيئة المصرفية العراقية

مؤشرات التحديث والتحديات المحتملة

■ باسم عبد الهادي حسن

انطلاقاً من إيمانها بأهمية وجود نظام مالي متطور ومستقر للمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية عملت السلطة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على اتخاذ مجموعة إجراءات تنفيذية للمساهمة في تطوير البيئة المالية المحلية فضلاً عن التحول نحو أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وعلى الرغم من أهمية الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن الا انها لم تنعكس بالسرعة والكفاءة المطلوبة على الجهاز المصرفي بالشكل الذي يحقق الهدف المشار اليه الامر الذي يثير التساؤل بخصوص العقبات التي أخرت تحقيق التغيرات المطلوبة، وماهية الخطوات الإضافية المطلوبة لتجاوز تلك العقبات؟ وهل ان البيئة المصرفية بشكلها الحالي قادرة على الاستفادة من إجراءات التحديث المتبعة؟

وفي إطار النهوض بالنشاط المصرفي اتخذ البنك المركزي عدداً من الإجراءات المهمة كان أبرزها:

- تحديث نظم المدفوعات المصرفية التي كانت تعد الى فترة قريبة بدائية جدا من الناحيتين التقنية والبنية التحتية وذلك عن طريق إدخال نظام RTGS الذي يعني نظام التسويات عبر الزمن الحقيقي (وتعني كلمة الحقيقي الاستمرارية في التسوية وعدم التوقف) اذ يرتبط بهذا النظام في الوقت الحاضر، عبر إدارة البنك المركزي ثمانية مصارف أهلية إضافة الى مصرفي الرافدين والرشيد والحسابات العامة في وزارة المالية ذلك قدر تعلق الأمر بالحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي.

وتقدر التسويات الإجمالية حالياً عبر هذا النظام وبما يزيد على (نصف ترليون دينار عراقي) يوميا بأكثر من (١٠٠) معاملة، علما ان مثل هذا النظام يقلل من مخاطر الاحتفاظ بسيولة وقائية عالية ويقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب والاختلاس، كما ان العمل جار لإحلال نظام بيوت

للمقاصة الالكترونية ACH لتحويل عمليات الدفع من النظام البدائي الى النظام الالكتروني لتسوية الشيكات وتقوية قطاع الاعمال بتسوية مدفوعاته بعيدا عن الدفع النقدي، فضلا عن تقوية فرص ادخار الجمهور لدى الجهاز المصرفي بدلا من الاسلوب الادخاري النقدي الحالي.

- إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح وهي عمليات داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى عمليات ما يسمى Fees Base التي يقتضيها التنويع المشار اليه في أعلاه، مثل إصدار شهادات الإيداع وتنويع الاستخدامات كالعقود الآجلة والمستقبليات وتوسيع نشاط أمناء الاستثمار Investment Trustee مثل إدارة المحافظ والصناديق المشتركة ووضع النظم المحاسبية وترويج الأسهم للشركات المختلفة، فضلا عن عمليات التسنيد Securitization، كما يتجه البنك المركزي للتوجيه بأن تقوم المصارف التجارية كافة وغيرها من المؤسسات المالية باعتماد التصنيف الائتماني Rating كبديل عن إظهار المراكز المالية الممثلة بحجم الموجودات لما يخفيه الأخير من نوافذ تجميلية غير محبذة تؤدي كثيرا الى مخاطر نظامية.

- توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية على إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد اللذين يهيمنان على نحو ٩٠٪ من النشاط المصرفي التجاري العراقي، وتضمنت مذكرة التفاهم المشار اليها في أعلاه خطتين لإعادة هيكلتهما وهما الهيكلة التشغيلية والهيكلة المالية، وخطة ستراتيجية تتحدد بموجب الاهداف والخطوات التنفيذية للارتقاء بإدارة المصرفين الحكوميين، فضلا عن معالجة المديونية الخارجية المترتبة عليهما من خلال جعلها ضمن المديونية العامة للدولة وكذلك تنقية الميزانية العمومية للمصرفين من مختلف الديون والمبالغ الموقوفة وفروق استبدال العملة وخسائر الحرب، إضافة الى تطوير الملاك الإداري والفني للمصرفين وإدخال المكننة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.

إن الإجراءات المذكورة أعلاه وعلى الرغم من أهميتها الا انها لم تؤد الى تطوير الجهاز المصرفي بالحجم المطلوب فلا زال العمل المصرفي على المستوى الفني والإجرائي ضعيف جداً، وربما يعود السبب الى تركز النشاط المصرفي في مصرفين فقط في الوقت الذي وصل فيه عدد المصارف (الحكومية والأهلية) الى أكثر من ٣٥ مصرفاً الامر الذي يعني ان هناك خللاً هيكلياً في الجهاز المصرفي فضلاً عن وجود علاقة دالية بين تطور مصرفي الرافدين والرشيد وتطور الجهاز المصرفي برمته واستناداً الى ذلك فان المصارف العراقية أمام تحد كبير يتمثل في المنافسة الأجنبية التي بدأت بالدخول الى السوق العراقية وعليه نرى من الضروري تفعيل عملية الاندماج المصرفي بين المصارف المحلية لاسيما المصارف الأهلية، إضافة الى تطبيق معايير حوكمة الشركات على إدارات المصارف ومعايير الشفافية.

إصلاحات اقتصادية لابد منها

■ كاظم موسى

الاقتصاد العراقي الذي عانى ويعاني من مشاكل متعددة تتمثل بمديونية خارجية كبيرة موروثة عن السلطة البائدة وكم كبير من مطالب التعويضات غير المحددة (مفتوحة النهايات) موروثة هي الأخرى الى جانب مشاكل التضخم النقدي التي تلقي بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي وحركة المجتمع وضعف الاداء الاقتصادي (تباطؤ النشاط الاقتصادي) وحالات الهدر والفساد المالي والإداري وعدم تبلور مرحلة الانتقال من نظام رأسمالية الدولة الى نظام اقتصاد السوق الذي يحتاج الى تخطيط وتصورات وجهود مضنية بحاجة الى إصلاحات شاملة تتوافق وحجم المشاكل والأعباء والآفاق المستقبلية المنتظرة وتجاوز حالة الاعتماد بشكل كامل على موارد النفط الى مرحلة تعدد الركائز الاقتصادية المتمثلة ببناء قواعد زراعية وصناعية وتجارية وسياحية رصينة تسهم في تعدد الموارد وتنويعها بعد تجاوز مرحلة التخريب التي تستهدف إيقاف عملية إعادة الاعمار والتنمية والمجرى الطبيعي للعملية السياسية التي يتوقف على نجاحها مجمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ومديات التناغم فيما بينها ومع الاقتصاديات الإقليمية والدولية.

لابد من إعادة النظر بكم من التشريعات والقرارات والممارسات التي تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي كقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي الذي نجمت عنه فوضى عارمة اجتاحت الوسط التجاري أدت الى هدر كبير وتسرب مبالغ طائلة الى الخارج على شكل تهريب او تنظيف أموال او إغراق الأسواق المحلية باستباحة لا مثيل لها بأشكال وأنواع السلع الرديئة واطئة الكلفة التي لا يبغي المستوردون من تداولها سوى الربح الكبير والسريع بعيداً عن الجودة والملائمة والصلاحية ومن دون فحوصات فنية وصحية أصولية ومن دون رسوم وكمارك وضرائب وغير ذلك من شروط العمل التجاري المتعارف عليها دوليا بشكل ترك بصمات واضحة على حركة الصناعة المحلية التي تقلصت بشكل كبير جراء عدم المقدرة على مجاراة الصناعة الأجنبية وافتقاد الدعم وتراكم المشاكل والعقبات جراء سنوات الحصار والأوضاع الأمنية غير المستقرة وهذا الحال يوجب إلغاء قرار الاستيراد من دون تحويل خارجي بشكل سريع، كما لهذا القرار من مساوئ خصوصاً استمراره لفترة طويلة أضرت بالاقتصاد العراقي والعودة الى القانون التجاري الطبيعي (قانون الاستيراد بتحويل خارجي) الذي سيضع الأمور التجارية في نصابها ويحد من حالات الفوضى والهدر والسلوك الخاطئ مما سيتولد عنه تحديد أعداد المستوردين ونوع وكم مستورداتهم وفق تخصص تجاري يعتمد صيغة التعامل المصرفي (فتح الاعتماد) المستندي لضمان رصانة العملية التجارية بعيداً عن عمليات تهريب وتنظيف الأموال الى جانب فرض رسوم كمركية كبيرة على التبوغ والسكائر والمشروبات الروحية والمكونات التي تدخل في صناعتها والسلع التي ينجم عن استهلاكها الى جانب توجيه الدخل المتأتي من تلك الرسوم الى الاستثمار او للصرف على تحسين الخدمات العامة ولا بد من دعم ومساندة غير اعتيادية توجه صوب إعادة الحياة لقطاع الصناعة المحلية وتمكينها من منافسة الصناعة الأجنبية واعتماد إنشاء هياكل حكومية وغير حكومية تخصص لهذا الغرض، فالاعتماد على الاستيراد بشكل متصاعد ينطوي على أخطار كبيرة تطال قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني والصناعة واستمرار الحال على هذا المنوال سيؤدي الى اضمحلال تلك القطاعات بشكل كامل وبما ان الإنتاج الزراعي والحيواني على درجة كبيرة من الأهمية سيكون تراجعهما تهديداً خطيراً للأمن الغذائي الذي تسعى المجتمعات لتأمينه بشكل دؤوب كونه يمثل عصب الحياة في أوقات السلم والحرب، لذلك يعد تجنيد الطاقات والإمكانات المادية والفنية والتقنية ضرورة لا مناص منها للتخلص من حال التخلف والتراجع ووضع الزراعة والإنتاج الحيواني في مسارهما الصحيح توطئة لقطع أشواط التقدم صوب الاكتفاء الذاتي الذي يعد غاية قصوى في الوقت الراهن تتحول الى مرحلة مستقبلية نحو تصدير الحاصلات الزراعية والإنتاج الحيواني، لابد من إعادة الاعتبار لقطاع الصناعة الوطنية الذي يتميز بالعراقة فهذا القطاع تميز بتصدير نوعيات جيدة من المصنوعات الوطنية أواسط القرن المنصرم صعوداً الى سبعينيات القرن المذكور الذي شهدت سنواته الأخيرة وأوائل الثمانينيات تراجعاً كبيراً في نوع وكم الإنتاج انعكس على سوق الصادرات العراقي بشكل سلبي وما ان حل القرن الحالي الا وتحولت اغلب المصانع الى ورش او مصانع صغيرة الى جانب توقف كم كبير منها عن الإنتاج جراء الحصار الاقتصادي وما جره من تبعات اقتصادية مدمرة طالت أوجه الأنشطة الحياتية العراقية المختلفة بضمنها قطاع الصناعة، لذلك لابد من إعادة الوجه المشرق لهذا القطاع الحيوي عبر تشريعات تدعم صيرورته وازدهاره تتمثل بسياسة الحماية بدلاً عن سياسة الإغراق المتبعة حاليا والتي نجم عنها إغراق الاسوق بالسلع الرديئة من دون ضوابط تحمي الصناعة العراقية التي تنحو نحو الاضمحلال اذا ما استمرت الحال على هذا المنوال، فالتجارة الحرة لا تعني إلغاء دور الصناعة فتحديث الأنظمة والتشريعات مستمر في مختلف دول العالم لحماية صناعاتها من ضغوط الصناعات المنافسة هذا الى جانب خطط الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد الإداري والمالي وتحديث بنى المؤسسات والهياكل الإدارية والمالية والمصرفية بشقيها الحكومية والأهلية وإدخال طرق العمل الحديثة والاستفادة من معطيات التقدم العلمي والتقني لصالح انجاز المهام بفترة زمنية قياسية مع اختصار الكلف والتخلص من الهدر والضياع الى جانب تحديث تشريعات الكمارك والمكوس وخطط الإصلاح الضريبي بشكل يتيح حرية الحركة والتطور لراس المال الوطني وتوفير الحماية اللازمة له في حال المنافسة مع رأس المال الأجنبي (الاستثمارات الخارجية)، ولهذا يتلخص الهدف النهائي بإيجاد اقتصاد فاعل ومؤثر يصب في خدمة الفرد والمجتمع.

السلع الصينية الرديئة في ظل انحسار الصناعة المحلية

■ حيدر شامان الصافي×

المواطن هو وحدة الدولة ولا يوجد عذر لأي استيراد لا يطابق المواصفات، الاستيراد العشوائي سبب إغراق البلد بالسلع الصينية الرديئة لطمع بعض التجار في الحصول على الأرباح السريعة حتى لو كان ذلك على حساب المواطن العراقي الذي وجد ضالته في هذه البضائع الرخيصة فأخذ باقتنائها لتعويض سنوات الحرمان التي عاشها.

رخيصة السعر، عملية الاستهلاك، سهلة البيع، لعل هذا هو أقصى ما يمكن أن نسمعه عن المنتجات الصينية التي تغزو كل الأسواق في العراق، فلا يمكن مثلا أن نسمع أنها رائعة الجوهر أو تصميم مبتكر أو انها تدوم طويلا، ومنذ فترة تغلغلت هذه المنتجات لتضرب حتى الصناعات اليدوية القيمة، فقد استطاعت البضائع الصينية ان تغزو أسواقنا ما أدى الى إغلاق كثير من الورش والمهن وتحولها الى محال لعرض المنتجات الصينية التي لا تعبر عن أي مهارة او ذوق بقدر ما تعبر عن تطور الماكنة الصينية وتوفر الإمكانات والأيدي العاملة على الرغم من رداءتها.

ونحن نعرف في العراق أن المستوردين العراقيين قد دأبوا علي استيراد البضائع الصينية من هذا النوع باعتبارها .هكذا يتعلل هؤلاء .الأرخص أمام المستهلك العراقي !، حتى أصبح هذا المستهلك . للأسف . لا يجد غير هذه البضائع أمامه فيضطر مجبرا إلى شرائها خاصة إذا كانت هذه البضاعة تسد حاجات استهلاكية لا تكاد بالقياس إلي رخص ثمنها تصمد لأي فترة زمنية مناسبة للبقاء ! بل سرعان ما تتلف هذه البضاعة فلا تجد من يصلحها ولا لها أي قطع غيار وليس لها توكيلات صيانة بالطبع ! وهنا تصبح هذه البضائع غالية ، لأن ما دفع فيها لا يساوي ما ينتج عنها من نفع في الاستخدام ! وأصبحت . كما نعلم . سمعة المنتج الصيني علامة على الرداءة وصعوبة القابلية للاستعمال، وكان لابد للصين أن تنتبه، وأن تتدارك انسحاب صفة الرداءة على سائر المنتجات الصينية الواردة الى العالم العربي، بل بات على الصين أن تسترد للصين سمعة ضائعة لمنتجاتها.

هناك أربع مسودات لقوانين حماية المستهلك العراقي والصناعة العراقية قدمتها هيئة حماية المستهلك إلى مجلس النواب، هي مشروع الاحتكار والمنافسة، ومشروع حماية المنتج المحلي، وقانون حماية المستهلك العراقي، وقانون الاستثمار المحلي ودعم المصنع العراقي، "هذه القوانين ستحمي المنتجات العراقية التي فقدت الحماية ودخول البضائع الأجنبية إلى العراق من دون ضوابط جمركية".

ما السبب في إغراق السوق بهذه البضائع هل المستهلك أم البائع أم التاجر المستورد أم الشركات المنتجة أم الحكومة باعتبارها المسؤولة الأولى والأخيرة عن كل ما يدخل الى داخل العراق من بضاعة؟

ان العراق أصبح تربة خصبة للبضاعة الرديئة وكل الأسواق توجد فيها البضاعة الرديئة التي لا تأتي من المناشئ الجيدة وسببها هو الربح السريع وعلى حساب المواطن "ونطالب الحكومة بفرضها على التاجر لاستيراد البضاعة الجيدة من المناشئ المعروفة عالميا والحكومة تشرف على دخول البضائع مثلما كانت من قبل حيث كانت وزارة التجارة تشرف على كل البضائع التي تدخل الى العراق ولكن الآن الدخول أصبح سهلا ومن دون رقابة ولا تخضع للسيطرة النوعية والحدود مفتوحة والبضاعة تدخل من دون قيد ولا شرط والكثير من التجار لا يهمهم المستهلك فيعملون بشتى الطرق من أجل كسب المال".

ان الصناعة العراقية في القطاعين العام والخاص التي أدى إهمالها الى إنهاك بناها الارتكازية وإنهاء الدور الذي يمكن ان تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية لغياب الدعم وتوفير المستلزمات الضرورية لإعادتها الى أوضاعها الطبيعية التي كانت عليها سابقا تمهيدا للوصول بها الى مرحلة متقدمة وإدخال الأساليب التكنولوجية المتقدمة في العملية الإنتاجية وتمكينها من ان تكون ندا ومنافسا قويا لمنتجات الدول الأخرى التي أغرقت منتجاتها أسواقنا بشكل كبير بالرغم من رداءة الكثير من نوعياتها وتبني البعض من هذه الدول لسياسة الإغراق لتحييد وإخراج الصناعة العراقية من القدرة على المنافسة مع منتجاتها وكذلك غياب التشريعات والقوانين التي يمكن ان توفر الحماية وبجميع أشكالها للصناعات القادرة فعلا على إشباع الحاجة المحلية من الناحية الكمية والنوعية وقد تضرر من جراء ذلك الكثير من الصناعيين في القطاع الخاص الذين فقدوا معاملهم وقدرتهم على استعادة دورهم في العملية الإنتاجية ورفد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية المختلفة، كما أدى ذلك الى فقدان الثقة من قبل المستثمرين في الداخل والخارج في مجمل الأوضاع التي يمكن ان تشكل مناخاً ملائماً لولوج الاستثمار في الصناعات المختلفة.

الأهداف المرجوة من التنمية الصناعية تتطلب اتباع السياسات التي تؤدي الى تكامل فروع الإنتاج الوطني والاهتمام بإقامة الصناعات التحويلية والمنتجة للمواد الأولية والوسيطة والمكائن والمعدات التي تحتاجها الصناعة المحلية وكذلك الاهتمام بالصناعات الغذائية ولا بأس ان نبدأ في هذه المرحلة بالصناعات التجميعية تمهيداً للوصول الى مراحل أكثر تقدماً يمكن من خلالها إدخال الوسائل التكنولوجية للصناعة الوطنية لمواكبة التطور العالمي وتمكينها من منافسة السلع الأجنبية والانتقال الى المرحلة التي تحقق نسباً متقدمة في عملية التصنيع.

من الضروري إعطاء دور للقطاع الخاص في رسم السياسة الاقتصادية ووضع ضوابط للاستيراد وإخضاع البضائع المستوردة لضوابط السيطرة النوعية والرقابية، في حين يفضل عدد من المستثمرين العراقيين العمل خارج العراق بسبب عدم توفر الشروط الموضوعية لقيام صناعة وطنية عراقية وإهمال الدولة لها وعدم تقديم المساندة والدعم لهذا القطاع الحيوي ما اضطر عدد من الصناعيين العراقيين حين لم ينجحوا في ايجاد الحلول لهذه الوضعية المستعصية فاذا استمرت هذه الحالة السلبية فان الكثير من الصناعيين سيلجأون الى مثل هذه الخطوة فهي دعوة لتكثيف الجهود للتصدي لمشكلات الصناعة من خلال استثمار رؤوس الأموال.

ان هناك الكثير من المعالجات لغرض حماية المستهلك وحماية المنتج الوطني من خلال وضع ضوابط للاستيراد وإخضاع جميع السلع والمواد المستوردة لتدقيق الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قبل دخولها ووصولها الى المستهلك حماية له وللثروة الوطنية ووضع الرسوم عن طريق الإعفاءات وإعفاء المواد الأولية للمعامل من الرسوم الكمركية وإعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل ولمدة ٣ ـ ٥ سنوات أسوة بالمنتج الزراعي، والمزارعين الذين أعفتهم الدولة من دفع ضريبة الدخل وتشغيل عجلة الصناعة الوطنية بتحديث المشاريع الصناعية القائمة.

ان وجود البضاعة الرديئة له أسباب عدة منها ان هناك هجمة لإغراق السوق العراقية بالبضاعة الرديئة والقليلة الجودة وهناك العديد من الحكومات تعمل هذا الشيء للقضاء على الصناعة المحلية ولاحتكار السوق العراقي حيث ان العديد من الدول تدعم التجار المصدرين للعراق حيث تجد سعر البضاعة في العراق أرخص من سعرها في بلد المنشأ، إضافة الى ان الكثير من التجار ليس لديهم خبرة في التجارة ولم يفكر بشكل تجاري بحت ويسبب خسارة للاقتصاد الوطني وخسارة المواطن لماله، وهناك أشياء أخرى تتعلق بالحكومة فيجب ان تكون هناك رقابة حكومية على دخول البضاعة الى العراق والتشديد على الرقابة التجارية والرقابة الصحية ومنع دخول البضائع الرديئة ويجب ان تكون هناك شهادة منشأ لكي تدخل البضائع من المنشأ الأصلي واعتراف من الغرف التجارية في ذلك البلد.. ان أخطر البضائع الرديئة هي البضائع والمواد الغذائية وكذلك الأدوية والمواد الطبية كونها تتعلق بصحة المواطن فأما أن تكون غير مطابقة للمواصفات أو أن مدة خزنها تجاوزت المدة المقررة أو كثرة المواد المسرطنة فيها أما المواد الطبية والأدوية فانها كثيرة والبعض منها يصنع حتى في البيوت.

دعوة للتجار والصناعيين لاستيراد بضائع جيدة المنشأ مستندين في استيرادهم على النوعية وليس الكمية فالبضائع طويلة الأمد تخدم المستهلك الذي بات متلهفاً لهذه البضائع خصوصا مع توجه الحكومة لدعم الاقتصاد العراقي الذي تحسن وضعه خلال العام الحالي وهو بداية لتحسين اكبر في المستقبل القريب خاصة بعد الميزانية الانفجارية لهذا العام التي سوف يكون لها تأثير كبير على حركة السوق وخاصة انتقاء البضائع الجيدة.

×جامعة ذي قار.. مركز أبحاث الأهوار

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

السوق العربي أهم مركز تجاري يعاني من الفوضوية والإهمال!

■ استطلاع / المدى الاقتصادي

يعد السوق العربي من اكبر المراكز التجارية ليس في العاصمة بغداد، بل في عموم أنحاء العراق ، فهو مقصد المتبضعين وأصحاب محال المفرد والباعة المتجولين، ما يجعله في حركة تجارية على مدار الساعة.

ولكن اللافت للنظر ان العاصمة تفتقر الى المراكز والاسواق التجارية التي تتسم بالطابع الحضاري من حيث التصميم والتنظيم وانسيابية الحركة المكثفة التي تشهدها في الغالب مثل هذه المراكز والأسواق.

المدى تجولت في اروقة السوق العربي ورصدت حجم معاناة تجار الجملة وباعة المفرد واصحاب (البسطيات) التي شكلت ملمحاً بارزاً في السوق:

الوضع الأمني وحركة السوق

يقول المواطن عبد الحسين مرهون صاحب محل للابسة الرجالية في السوق العربي: ان السوق يشهد حركة تجارية كبيرة وحتى التفجيرات الأخيرة لم تؤثر على نشاط الحركة التجارية داخل السوق، وان عدد المرتادين الى السوق العربي في ازدياد دائم وتراه دائماً يكتظ بالمتبضعين.

تواجدهم عشوائي وغير رسمي

في حين يرى عبد الله الاسدي صاحب محل مواد تجميل، ان تصميم السوق بات غير حضاري من حيث التصميم ولو اطلعنا على أسواق العالم وفي أقل تقدير أسواق دول الجوار التي أصبح توجه فيها نحو البناء عموديا لرأينا كم نحن متخلفين من ناحية العمران والبناء كذلك صغر مساحة السوق ووجود الجنابر والبسطيات جعل من الصعوبة المرور والسير في الممرات حيث من المفترض ان يكون تواجدهم رسمي وبشكل منظم وليس عشوائياً يؤثر على حركة سير المارة.

الحل.. وعود فقط

وقد كانت للتاجر مناف سلمان عبود الذي يعمل في تجارة ملابس الأطفال مقترحات او محاولة لتغيير واقع السوق وخاصة في ما يتعلق بالجنابر التي باتت مشكلة مستعصية للتجار والمارة حيث أوضح ان السوق يتكون من ثمانية قواطع اخترنا شخصاً ممثلاً عن كل قاطع وقمنا بزيارة الأمين العام ورئيس هيئة خدمات بغداد وشرحنا لهم حجم معاناتنا واثر الجنابر والبسطيات على المحال التي بقربنا وكان الامر مجرد وعود فقط من قبل المسؤولين!

استغلال السرداب

ويرى تاجر العطور قصي شاكر المحمداوي ان يكون السرداب الداخلي للسوق العربي هو أفضل مكان لأصحاب الجنابر والبسطيات حيث يتمتع بمساحة واسعة ويمكن تقسيمه واستغلاله بدل من تركه هكذا وحتى لا يتسبب احد بقطع أرزاق الناس لان هناك الكثير من العوائل تعيش على هذه الجنابر، علما ان اغلبهم خريجو كليات لكن البطالة التي يعاني منها اغلب شبابنا زجت بهم الى هذه المهنة.

السرداب طافح بالمياه

ويرفض حيدر السعدي صاحب بسطية لألعاب الأطفال النزول الى السرداب عندما سمع بهذا المقترح حيث قال لا نستطيع النزول هناك لان المجاري تحت السوق طافحة وكذلك المكان في غاية القذارة وهو اظلم لا تصله الكهرباء ويتساءل: كيف يصلنا المشتري ونحن تحت الأرض؟

الحل يكمن في الأسواق العمودية

ويتحدث التاجر لبيع الملابس النسائية محمد ضاري عن تجربة سفره الى الصين وما هي أهم الملاحظات التي سجلها بخصوص الأسواق حيث قال: الحقيقة أثناء سفري الى الصين وهي بلد المليار والربع نسمة تتجول ولا ترى اثراً لبائع متجول، لان اغلب أسواق الصين تتمتع ببناء عمودي في حين منذ بداية الثمانينيات لم يبن في العراق سوى السوق العربي والرصافي وكل الأسواق بناء أفقي، في حين ان دول العالم قطعت شوطاً بهذا المجال، مضيفاً ان الطابق الثاني مجرد مخزن وغير مستغل.

وجودنا لا يؤثر

في حين يرى (صاحب البسطية) عصام سليم الاسدي وهو خريج كلية تربية ان البسطية والجنبر لا تؤثران على المارة ولا على المحال كون المساحة المتروكة للمرور كبيرة وواسعة وتسمح بمرور السابلة ولكنه يؤكد ان التجار متذمرون من وجودنا كوننا لا ندفع إيجارات معتبراً ان الامر لا يخرج عن حدود نطاق الحسد ومحاولة قطع الأرزاق التي هي بيد الخالق، ويؤكد في الوقت نفسه على معاناته في زمن النظام السابق حيث كانت تؤجر المساحات لهم من قبل اللجنة المشرف عليها (عدي) وكانوا يشاركوننا في الرزق مناصفة مع الظروف الصعبة التي كان يعاني منها البلد من حصار اقتصادي مقيت اثر على الجميع وليس على أصحاب الجنابر والبسطيات.

تضائل عدد البسطيات

حسين حمزة صاحب بسطية لملابس الأطفال اخبرنا انه البصطيات التي باتت تشكل مصدر قلق للمحال في السوق العربي، قد تضاءل عددها بنسبة ١٠٪ لان الظروف المحيطة بالسوق من امان وتنظيم أصبح السوق يفتقر لما بعكس ما كان معمولاً في زمن النظام البائد عندما كان يتقاضى إيجاراً على الأرصفة بحيث أصبح إيجار نصف أرباح صاحب الجنبر.

مصدر رئيسي لبضائع المحافظات

اما المواطن علي جاسم الذي قدم من مدينة كربلاء المقدسة للتسوق يبين ان لهذا السوق دوراً في رفد المحافظات بكثير من البضائع بنوعيها المفرد والجملة ولكن يرى ان انسداد الطرق قد اثر تاثيرا كبيرا على المارة وخاصة من كبار السن فهو يضطر للمشي من ساحة الخلاني، لانه يعلم ان شارع الرشيد مسدود والجمهوري، كذلك وان انسداد الطرق المؤدية الى السوق تجعل من المارة يشعرون بإزعاج حتى وصولهم.

من جانبه يؤكد التاجر لبيع الملابس النسائية أحمد عباس السعدي ان الزحام الذي يشهده السوق العربي ليس فقط بوجود الجنابر وانما يرجع الى سبب اخر وهو قلة المحال التجارية في السوق ويقترح ان تكون هناك اسواق أخرى في مدينة الصدر والشعب وبغداد الجديدة على غرار السوق العربي ولكن بنمط حضاري وبناء عمراني حديث.

المواطنة بيداء هيثم أبدت استياءها من المرور الى السوق العربي حيث كانت متذمرة من مرورها الى السوق المكتظ بالزحام لذا فهي تقترح ان يكون هناك سوق للنساء فقط ولكن على غرار السوق العربي.

أما لمياء إبراهيم العبيدي رأت في السوق العربي كل ما تحبه وتحتاجه لبيتها و لنفسها ولأطفالها من أشياء وملابس وأدوات منزلية حديثة وهي ترى ان السوق يتمتع برخص الأسعار كون أسعاره تقترب من أسعار الجملة ومقارنة بالمحال الأخرى التي تبلغ أسعارها الضعف مضيفة ان هذا كله يشجعنا الى الحضور مع كون الطرق مسدودة ونجد معاناة في الوصول، وتأكد لمياء ان السوق العربي يمتاز بموقع ستراتيجي لقربه من الشورجة التي تعتبر المصدر الأساس لكل البضائع فهذا يشجعنا على الحضور أكثر الى السوق العربي.

ويوضح التاجر بارق سعد العامري إنه يفتقر للنظافة لاننا في الخارج نجد نفايات مكدسة وعملية التنظيف تقع على عاتق احد المقاولين الذي ياتي في نهاية كل شهر يأخذ منا رسوم النظافة وهي غير موجودة، اما في ما يتعلق بالأمان فالسوق العربي أمان مئة بالمئة لان حراس البنك المركزي قريبون منه وهم من يقوم بحراسته ولن يشهد السوق أي حالة سرقة حتى الآن.

التصنيع في العالم

■ إعداد / كريم محمد حسين

تقع الصناعات الإنتاجية عادة في المناطق التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، ووسائل الانتقال الجيدة، والمناخ المعتدل، وذات الكثافة السكانية، وتعد أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا في مرتبة الدول الرائدة في كل هذه التصنيفات، فهي تنتج معًا أكثر من ٩٠٪ من السلع المصنَّعة في العالم.

ويمكن تقسيم السّلع المصنَّعة إلى ثقيلة وخفيفة، وأيضًا إلى معمرَّة وغير معمرَّة، ويتحمل المنتَج المعمر ظروف العمل لمدة طويلة، بينما يُستهلك المنتج غير المعمر بسرعة.

وتعتبر قاطرة السكك الحديد منتَجًا ثقيلاً معمِّرًا، أما رغيف الخبز فهو سلعة خفيفة غير معمرة.

والمنتجات المصنَّعة إما سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية، وتبيع محال البيع بالتجزئة مثل محال البقالة والصيدليات السلع الاستهلاكية لملايين المشترين. وتشمل هذه المنتجات أجهزة الراديو والسجَّاد والطعام وآلافًا من المنتجات الأخرى. والسلع الإنتاجية هي منتجات تُستخدم لصناعة منتجات أخرى، وتشمل هذه السلع الرُّنْبركات وكراسي التحميل وآلات الطباعة والعديد من المنتجات الأخرى.

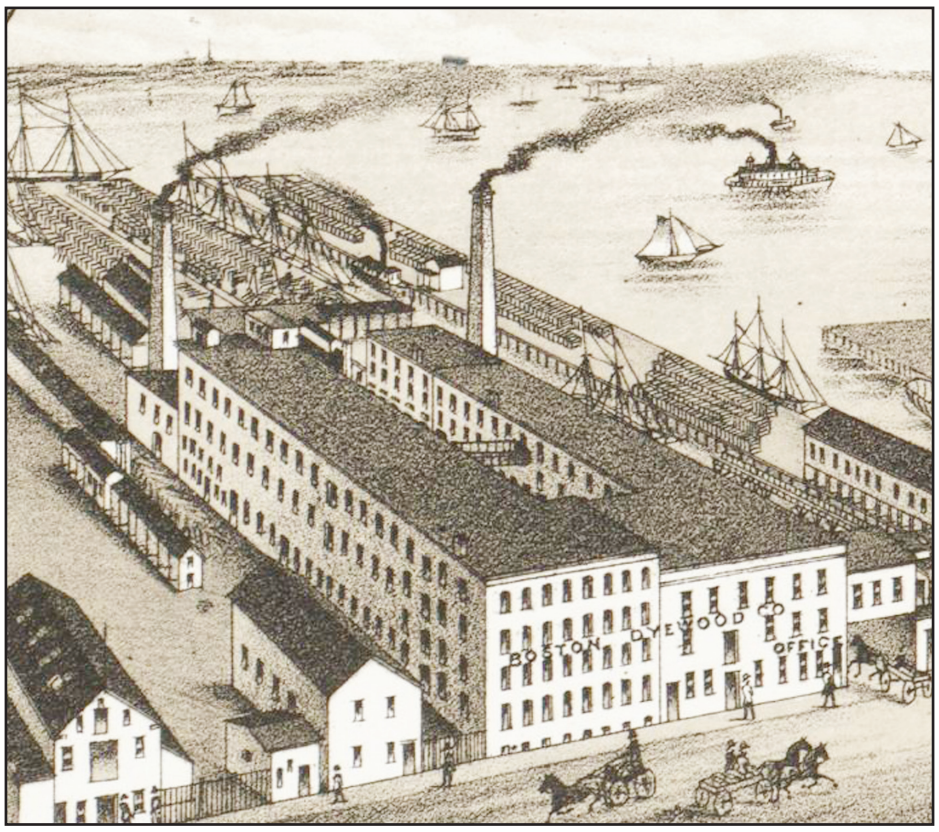

الشركات الخمسون الرائدة في الإنتاج الصناعي في العالم

١- جنرال موتورز
الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا
٢- فورد للسيارات
الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا
٣- تويوتا للسيارات
اليابان فيليبس إليكترونكس وهولندا
٤- إكسون
الولايات المتحدة الأمريكية واليابان
٥- رويال دوتش/ شل جروب
المملكة المتحدة/ هولندا
رينو في فرنسا
٦- هيتاشي
اليابان والولايات المتحدة الأمريكية
٧- ديملر بنز
ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية
٨- إنترناشونال بيزنس مشينز
الولايات المتحدة الأمريكية
ميتسوبيشي للسيارات في اليابان
٩- ماتسوشيتا إليكتريك إندستريال
اليابان وهوشست في ألمانيا
١٠- جنرال إليكتريك
الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا
١١- موبيل
الولايات المتحدة الأمريكية و ميتسوبيشي إليكتريك في اليابان
١٢- نيسان للسيارات
اليابان وسامسونج في كوريا الجنوبية
١٣- فولكس واغن
ألمانيا وإيه بي بي آسيا بروان بوفري في سويسرا
١٤- سيمنس
ألمانيا وبروكتر أند جامبل في الولايات المتحدة الأمريكية
١٥- ريتش بتروليام
المملكة المتحدة وبيجو في فرنسا
١٦- كريسلر
الولايات المتحدة الأمريكية وباسف في ألمانيا
١٧- فيليب موريس
الولايات المتحدة الأمريكية و بي. إم. دبليو في ألمانيا
١٨- توشيبا
اليابان وألكيتل ألستورن في فرنسا
١٩- دايو
كوريا الجنوبية وشيفرون في الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠- يونيلفر
المملكة المتحدة – هولندا وهيوليت- باكارد في الولايات المتحدة الأمريكية
٢١- نستله
سويسرا وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة في اليابان
٢٢- سوني
اليابان وباير في ألمانيا
٢٣- فيات
إيطاليا ونيبون للفولاذ في اليابان
٢٤- إن. إي. سي
اليابان وبيبسيكو في الولايات المتحدة الأمريكية
٢٥- هوندا للسيارات
اليابان وتايسين في ألمانيا

ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مايربو على ٣٦٠،٠٠٠ شركة مصنّعة. وهذه الشركات إما شركات يملكها أفراد أو شركات مشتركة أو شركات مساهمة. ومعظم الأموال المستثمرة مخصصة للتجهيزات والمعدات، أما الباقي فيُستغل في تخزين المواد الأولية التي تنتظر التصنيع أو البيع. وتوظف الشركات الأمريكية نحو ٢٠ مليون شخص يكسبون نحو اثنين وعشرين من كل مئة دولار أمريكي من دخل الدولة.

وتقع معظم شركات التصنيع الأمريكية الضخمة بالقرب من المدن الكبيرة، ومناطق التصنيع الخمس عشرة الرئيسة في الولايات المتحدة الأمريكية هي بحسب ترتيب أهميتها: لوس أنجلوس .لونج بيتش، شيكاغو، مدينة نيويورك، فيلادلفيا، ديترويت . هيوستن، دالاس . فورت وورث، بوسطن، سانت لويس، روشيستر، نيوأرك، سان فرانسيسكو . أوكلاند، كليفلاند .ميلووكي، بالتيمور.

وتأتي أوروبا الغربية والجمهوريات المكونة للاتحاد السوفييتي (سابقًا) في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها مناطق تصنيع رئيسية في العالم، وأكبر الدول المصنّعة في أوروبا الغربية هي فرنسا و ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد.

وقبل إعادة توحيد ألمانياعام ١٩٩٠م، كانت ألمانيا الغربية بالفعل هي الدولة المصنعة المهيمنة في أوروبا، فقد كانت مصانعها أكثر تطورًا من تلك الموجودة في ألمانيا الشرقية التي كانت تدار بأسلوب التخطيط الشيوعي المركزي. واتجهت دول أخرى في أوروبا الشرقية كالمجر وتشيكوسلوفاكيا (سابقًا) في أوائل التسعينيات من القرن العشرين إلى أنظمة الاقتصاد الحر، وتحوّلت من مصانع تديرها الدولة إلى مصانع يديرها القطاع الخاص. وغالبًا ماتسمى الصناعات التي تديرها الدولة بالصناعات المؤممة.

أما التصنيع في آسيا يشمل العديد من الصناعات الريفية الصغيرة المتخصصة حيث ينتج الناس الكثير من السلع في منازلهم.

ويتركز التصنيع على نطاق واسع في آسيا غالبًا في الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وجمهوريات الاتحاد السوفييتي (سابقًا) الآسيوية، وتايوان. وتنتج معظم الدول الأخرى في هذه القارة سلعًا قليلة يقوم العمال بتصنيعها يدويًا فقط. وتحتل آسيا مكان الصدارة في العالم في إنتاج الحرير. وتعد اليابان واحدة من أكبر الدول المصنعة في العالم لمنتجات السيارات والعدد الآلية والمنتجات الإلكترونية والآلات الدقيقة والفولاذ، وتصنع اليابان اليوم منتجات أكثر من أي دولة أوروبية غربية.

وفي إفريقيا لا يوجد تصنيع ، فالقارة ليست بها وسائل مواصلات جيدة، وهي تضم مناطق شاسعة ذات ندرة في أعداد السكان، وعلى الرغم من تمتع القارة الإفريقية بما يقرب من ثلث موارد المياه المحتملة في العالم، إلا أن معظم مواقع محطات الطاقة تقع في أقاليم يصعب إقامة صناعات فيها. وتستخدم إفريقيا أقل من ١٪ من مصادر المياه المتاحة.

اما أمريكا اللاتينية فقد ازدادت أهمية التصنيع تدريجيًا في أمريكا اللاتينية، وتشمل الدول الرائدة في التصنيع في هذه المنطقة كلاً من البرازيل، والمكسيك حيث تقومان بتصنيع منتجات كالسيارات والمواد الكيميائية والفولاذ. وتنتج الكثير من دول أمريكا اللاتينية الإسمنت والأغذية المعلبة والمنسوجات، وهناك عدد من الدول التي تقوم بتصنيع المنتجات البترولية من بينها المكسيك وفنزويلا.

وإذا اتجهنا الى كل من أستراليا ونيوزيلندا فأن التصنيع يؤدي فيهما دورًا مهمًا في اقتصاد هاتين المنطقتين، حيث يوفر وظائف لما يقرب من ربع عدد العاملين في كلتا الدولتين. فأستراليا غنية بمواردها المعدنية وتستغل معظم معادنها في الإنتاج الصناعي المحلي، وهي تنتج السيارات والسلع الكهربائية والهندسية ولديها صناعة بتروكيميائيات، أما نيوزيلندا فتفتقر إلى الموارد المعدنية على عكس أستراليا، ومن بين ماتصنعه نيوزيلندا منتجات الألومنيوم والسجاد وعجينة الورق والورق.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ الهياكل الارتكازية او البنى التحتية

الهياكل الارتكازية تكون العمود الفقري لأي بلد متقدم ومن دون إقامتها لا يمكن خلق المستلزمات الضرورية للصناعة والزراعة وتعافي البلدان النامية من تخلف شديد في هذا المجال ما يسبب لها مشاكل تموينية وتسويقية واختناقات اقتصادية تنعكس في آثارها السلبية على عملية التنمية ومن أهم فروع هذا القطاع الموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديد والطرق البرية والجسور والخازن ووسائل المواصلات والاتصالات وخطوط نقل القدرة الكهربائية والأنابيب النفطية وغير ذلك.

□ الإنتاج والإنتاجية

تعني كلمة (الإنتاج) كل ما ينتجه النشاط العملي للإنسان من اجل صنع الخيرات المادية ضمن التشكيلة الاجتماعية التي يعيش فيها، كالغذاء والألبسة والمساكن والآلات والمكائن وكل الحاجيات التي ينتجها العمل البشري.

اما الإنتاجية فهي تدل على ما تنتجه وحدة إنتاجية معينة، في وحدة زمنية محددة، ساعة مثلا فارتفاع الإنتاجية او انخفاضها تعني في النهاية زيادة او نقص الإنتاج النهائي الذي تتوقف عليه زيادة الرفاه المادي للمجتمع.

□ التضخم

يعرف التضخم بانه أزياد وسائل الدفع لدى الأفراد بنسبة تفوق كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق وعند ذلك سيضطر الناس الى دفع كمية اكبر من النقود للحصول على قدر معلوم من هذه السلع او الخدمات أي بمعنى آخر هبوط قيمة النقود بالقياس الى مستواها السابق وبالتالي إلحاق الضرر بالمستهلكين وأصحاب الدخول الثابتة لهذا فان هبوط قيمة النقود الورقية يظهر على شكل ارتفاع في الاثمان وعندما ترتفع الأسعار نتيجة للتضخم وللمغالاة في إصدار النقود الورقية ينشأ عن ذلك حلقة مفرغة او دائرة متصلة الحلقات بحيث يتعذر الخلاص منها وتسير بالنقود الورقية من تدهور الى آخر.

□ أدوات السوق النقدية

من المعلوم ان اتساع السوق النقدية رهن بتنوع الأصول الى تباع وتشترى فيها وعلى مدى توافر القدر الملائم من السيولة لسد حاجات التعامل اليومي.

وتتوقف سيولة السوق على مدى سهولة تحويل الأصول الى نقود عند الضرورة، الامر الذي يتوقف على نشاط التعامل وعلى مقدار ما يتوافر للسوق من موارد الأوراق المالية قصيرة الأجل المتداولة وهي كثيرة ومتنوعة أهمها:

١- حوالات الخزينة
٢- شهادات الإيداع
٣- الأسهم
٤- السندات
٥- حوالات البنك المركزي

□ الأحوال العينية

اصطلاح قانوني يطلق على معنيين:

- الأول: مجموعة قواعد القانون المدني التي تحكم الأموال او الروابط المالية التي تنشأ بين الأشخاص.

- الثاني: الموضوعات نفسها الخاصة بالروابط المالية والأموال تميز لها عن موضوعات الأسرة والأهلية والجنسية التي يطلق عليها (مسائل الأحوال الشخصية).

الاقتصادي | العدد (1696)السنة السابعة -الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

سـوق الأسـهم المـاليـة

(١٥)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

ولم تخل مسيرة السوق المتجهة الى الصعود قي التسعينيات من بعض الانتكاسات، فقد تأثرت السوق (ولو مؤقتاً) باندلاع الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧فجعلت هذه الأزمة بسبب هجمات المضاربة بالعملات وفي العديد من بلدان شرق آسيا، فانتشرت الأزمة بداية من انخفاض قيمة العملة للباث التايلندي وصولاً الى عملات البلدان الأخرى بما فيها كوريا الجنوبية واندنوسيا وماليزيا والفلبين فهنالك العديد من النظريات لكن النظرية الاكثر شيوعاً التي فسرت هذا التوسع السريع لهذه الاقتصادات الذي جاء عن طريق السلوك المخادع (التدليسي) في نظم المصارف.

وعند انجلاء الازمة تبين واضحا انه لم يعتمد تحصيل الديون على أساس الحصيلة المالية المتوقعة بل كان يعتمد على أساس علاقة المستدينين بالمصارف وحال ما انجلت حقائق الخداع قام المستثمرون الأجانب بتفريغ أصولهم المالية في هذه البلدان وفي التغيير الذي حصل في توقعات الاستثمار قام البقية بإتباع المسار الذي اتبعه السابقون (في تفريغ أصولهم المالية) وبهذا فقد بدأت هجمات المضاربة. و قد تأثر سوق الأسهم المالية تأثرا دراماتيكياً بأكبر حادثين في عام ١٩٩٨ واحد هذه الحوادث هو انهيار النظام المالي الروسي في ٣١ من شهر آب ١٩٩٨ وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي أكثر من ٥١٢ نقطة أي ما يعادل ٦,٤ بالمئة من الخسارة في اليوم الواحد. و لكن انهيار الاقتصاد الروسي لم يؤثر تأثيرا ذا مدىً طويل.

وبالرغم من هذا فانه قد سبب انهيار شركات التحوط (وهي صناديق تحوط تهدف الى إعادة أرباح اكبر من الأرباح الاعتيادية المتواجدة في السوق الى مستثمريها) ومنها شركة LTCM ما جعل ذلك أمراً جديراً بالنقاش.

و ادى انهيار النظام المالي الروسي الى إعلان الحكومة الروسية إفلاسها فضلا عن إعادة حساب الخطورة النسبية المتوقعة من الشركات و العقود الحكومية، وانتقل المستثمرون على ضوء نوعية العقود الى العقود الحكومية الأكثر أمنا.

ولسوء حظ شركة (LTCM) فأن ردة الفعل هذه قد وسعت الفجوة بين أسعار السندات، وبذلك فقد راهنت شركة (LTCM) على شيء، قد ظهر العكس منه تماما. حيث راهنت شركة (LTCM) على انحسار هذا الفارق منذ ازدياده للمرة الأولى عن المستوى الطبيعي و عندما ترامت أطراف الأزمة الروسية ازداد الفارق بالأسعار وبمستوىً أعلى، فواجهت الشركة خسارة فادحة و لم تعد الشركة عند حلول منتصف أيلول قادرة على تلبية طلبات الدائنين وكانت شركة (LTCM) بنفس قدر إفلاس الحكومة الروسية.

إن سوق الأسهم المالية قد تلقت هزيمةً في منتصف عام ١٩٩٨ عند انتشار أخبار النظام المالي الروسي و شركة صندوق التحوط (LTCM)، وبذلك فأن مؤشر داو جونز الصناعي الذي ارتفع الى ٩،٣٢٨ في شهر تموز يوليو قد انخفض الى ٧،٥٣٩ بحلول شهر آب أغسطس ١٩٩٨\٣١، ولتوّفي شركة (LTCM) بالتزاماتها قامت ببيع أصولها المالية ولو بأقل سعر تعطيه السوق لها، وقد أثرت عملية البيع هذه تأثيرا سلبيا على الأسواق التي لم تتنفس الصعداء من أزمات آسيا وروسيا.

لذا تحرك المصرف الفيدرالي الاحتياطي تحركاً سريعا وأشار الى جدية الوضع و ذلك من خلال التخفيض نسبة أرباح المصرف الفيدرالي الاحتياطي بـ٧٥ نقطة أساس التي تعد نسبة كبيرة مقارنة بنسبة ٢٥ من تغييراتها.

ووضع الاتحاد الفيدرالي خطة إنقاذ شاملة لـ(LTCM) ضخت هذه الخطة ٣,٦ مليار دولار من الأموال لشركة (LTCM) من الأموال للشركة المذكورة وذلك في تبادلاتها المخصصة لشؤون الأموال.

وبالرغم من اختلاف الرأي بشأن هذا التدخل الا انه قد هدأ من روع سوق الأسهم المالية. و شرعت أسعار مستواها المنخفض والذي بلغ قدره ٧,٥٣٩ في شهر آب/أغسطس وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي ليصل الى ٩,٤٠٠ عند حلول نهاية عام ١٩٩٨.

وارتفع الشعور بالتلهف الى السوق والتوق اليها عند دخول مؤشر داو جونز الصناعي نقطة الـ١٠,٠٠٠ في بداية عام ١٩٩٩ الذي توقف عند حاجز الـ٣,٦٠٠ قبل خمس سنوات مضت من تلك السنة.

وقد أعطت مصادر ذات سمعة كبيرة وصفها للفترة التي سبقت هذا التراجع كما هي الحال مع كل الانهيارات التي حصلت سابقا.

وقال ريكل ايفري فشر في مساء الانهيار الذي حصل عام ١٩٢٩ بأن أسعار الأسهم متجهة نحو الصعود، وفي تصريح مشابه له كتب المراسل المالي غرينتشين مورغنبون في صحيفة النيويورك تايمز" بأن حركة الأسواق (المتجهة نوح الصعود) هي مهمةً في بناء السوق والتي تتمثل بالقوة غير المتوازنة للاقتصاد وهيمنة الشركات الأمريكية على مرحلة الاقتصاد".

والى جانب هذا فقد جاء رأي جيل داداك رئيسة ستراتيجات سوق الأسهم المالية في واربرغ الذي قال: "ان اقتصاد وال ستريت انتقل من الواقع الى الخيال" فقد كانت تشير وجهة نظرها الى عدم وجود تقدير صحيح لوضع سوق الأسهم.

فلم يتسم المستثمرون بالمنطقية حيال إيجاد شركة مايكروسوفت او وال مارت، لكن التقارير التي جاءت بإحصاءات الأرباح التي قد بنى عليها المستثمرون قراراتهم الاستثمارية والتي كانت ببساطة غير موجودة لتدعم سوق الأسهم المالية، فلم تحص المحاولات لتفسير حالة الأسواق في أواخر التسعينيات أرباح التقارير الخاطئة.

فإذا كان لانهيار السوق صلةٌ بئأحداث رئيسة فأن التقارير المخادعة (التدليسية) لأرباح عام ٢٠٠٠ هي مرشحٌ جيد لتفسير الانهيار الحاصل.

وقال ارثر ليفت مندوب هيئة التبادلات المالية متحدثاً أمام حشد من الجمهور في جامعة نيويورك في عام ١٩٩٨: "ان التخطيطات المعدة يمكن ان تفسح الطريق لعمليات المضاربة وستكون السلامة والأمان ازمان من واقع الأوهام".

وبالطبع فأن التاريخ يشير لنا الى ظهور سوء التقدير في ما يتعلق بالأرباح في بعض الشركات التجارية الكبيرة في وال ستريت، بينما ادت عملية سوء التقدير هذه الى ارتفاع أسعار الأسهم وبالرغم من ان هذا الامر قد سمح لشركة (أمريكان اون لاين) ذات الخمسين عاما أن تبتلع شركة تايم وارنر الأكبر والأقدم عمرا.

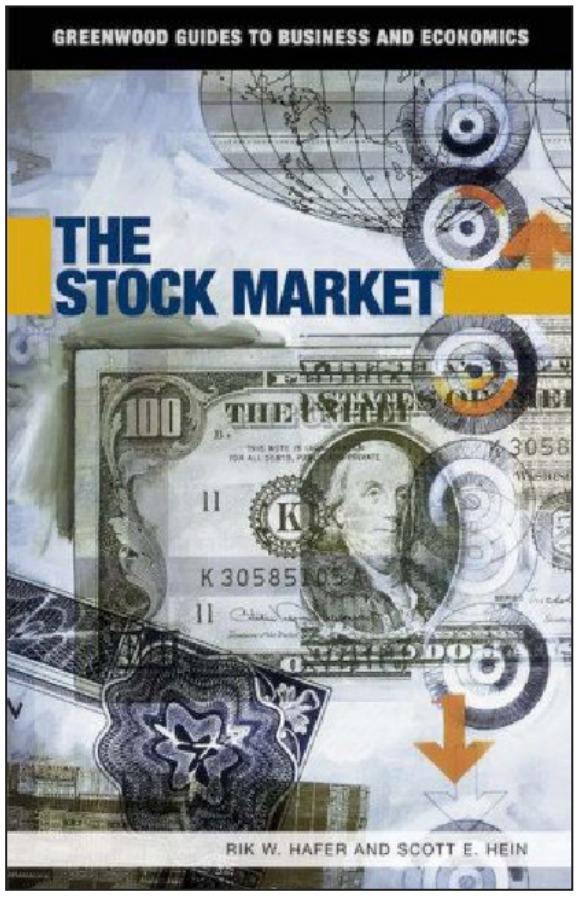

الشركات الأمريكية تتأخر في تقديم العطاءات للنفط العراقي

■ ترجمة/ مصطفى علي فالح

فازت الشركات الروسية والأوروبية والصينية بمعظم عقود تطوير الحقول النفطية العراقية الرئيسة حيث حصلت على حقوق تطويرها في جولة التراخيص الثانية التي عقدت في وزارة النفط العراقية في بغداد خلال شهر كانون الاول ٢٠٠٩ وبحضور رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وممثلي الشركات وشخصيات نفطية معروفة حيث تمثل هذه العقود التطويرية الجديدة أول توغل كبير من شركات النفط العالمية في العراق منذ أربعة عقود وتسعى هذه الشركات الى الظفر بأرباح جيدة من خلال تلك العقود التطويرية وبالتالي تثبيت أنفسها كشركات عاملة مؤثرة في العراق وعلى النقيض من ذلك فأن الشركات النفطية الأمريكية أتسمت مؤشراتها التعاقدية مع العراق وخاصة في هذا المجال وفي هذه الجولة الثانية الحاسمة من عقود تراخيص الخدمة الثانية بالهزالة والشحة حيث لم تشارك الشركات الأمريكية المعروفة على المستوى الدولي الا بعقدين فقط فيما استحوذت بقية الشركات العالمية بالعقود المهمة والرئيسة في العراق.

صحيح أن هذه التعاقدات التي قامت بها الشركات العالمية تنطوي على موضوع المقامرة المحفوفة بالمخاطرة كون العراق بلداً غير مستقر أمنيا وإدارياً، الا أن العراق يملك ثالث اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام في العالم، لكن مع ذلك إن البلاد مازالت تمر بالمخاطر إذ أنها تعاني من الفساد الإداري المزمن وبحدة السياسة التي بدورها منعت القانون الجديد للنفط والغاز العراقي من التمرير من البرلمان العراقي. من مجموع سبع شركات أمريكية سجلت لمزادات جولة التراخيص الثانية ظهرت شركة أمريكية واحدة كشريك رئيسي في الكونسورتيوم الذي فاز بأحد عقود الخدمة فيما حصلت شركة أمريكية اخرى على حصة ثانوية في احد تلك العقود.

من جانبها فازت الصين ومن خلال شركة نفطية تابعة للدولة بحصة رئيسة في عقدين فيما حققت روسيا على عقدين تشاركين في هذه الجولة، فعلا لقد حققت الشركات الأوروبية ظهورا قويا في هذه المزادات على عكس نظيراتها من الشركات الأمريكية التي اتصف أداؤها بالهزالة، أيضاً فأن شركات بريتش بتروليم البريطانية وشل الهولندية وشتات اويل النرويجية و أي أن أي الايطالية حصلت على صفقات.

من جانبها فازت شركات من ماليزيا وانغولا بصفقات تشاركية في خمسة عروض فائزة.

ويقول محللون نفطيون أن النتيجة التي آلت اليها جولة المزادات الثانية كانت مفاجئة كون الشركات النفطية الأمريكية قد عملت في العراق ولسنوات طوال وتتوق للعمل فيه لكنها مع ذلك لم تبادر الى تقديم العرض المتوقع منها، وأضاف المحللون النفطيون: أن ما يثير السخرية هو أن الشركات الأمريكية لم تبد مندفعة وراغبة في الحصول على النفط العراقي، كما كان متوقعاً منها في أعقاب الحرب على العراق من كثير من الناس في الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط والذين جادلوا في كون الهدف الرئيسي من حرب الولايات المتحدة على العراق هو الحصول على احتياطي النفط العراقي والاستفادة منه.

بعد الغزو ، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لمسؤولي الشركات النفطية من اجل تقديم المشورة لوزارة النفط العراقية وأنشأت عدداً كبيراً من القوات العسكرية والمدنية لتعزيز ورفع مستوى قطاع الطاقة المتداعي، ولقد قام مسؤولو الشركات النفطية بتقديم التدريب المجاني الى الوزارة حسب قول "بن لاندو" رئيس مسؤولي شركات النفط الأمريكية، المسؤول عن تنفيذ تقرير النفط العراقي والأخبار التجارية، بأنه من الغريب جدا وبعد الرغبة القوية من الشركات الأمريكية في الولوج والاطلاع على قطاع النفط العراقي ولفترة طويلة، ظلت الى حد بعيد على الهامش.

أن التهديدات الأمنية التي أكدتها تفجيرات الثلاثاء الأخيرة، وكذلك التخوف من عدم الاستقرار السياسي في العراق ربما أعطى مسؤولي شركات النفط الأمريكية نقطة توقف حسب قول المحللين. في بعض الحالات كانت الشركات الأمريكية النفطية في وضع غير مؤات لمنافسيهم وبخاصة الشركات الصينية والروسية والتي تتصف بانخفاض تكاليف الأيدي العاملة لديها وعدم الإجابة على حاملي الأسهم لديها الأمر الذي يسمح لها بأخذ زمام المبادرة وتحمل المخاطر من دون الرجوع اليهم، بينما ذكرت روبا الحصري رئيسة تحرير منتدى النفط العراقي وهو موقع تجاري آخر، بأن الشركات الأمريكية تقوم وعلى النقيض من الشركات الصينية والروسية بتقديم تقارير الى حاملي الاسهم المساهمين فيها وليس الى الرأي العام، وأضافت أنه ومع ذلك، أن عدم ظهور وضعف تمثيل الشركات النفطية الأمريكية هو أمر محير على اعتبار أن مزادات جولة التراخيص النفطية العراقية الثانية هي تعتبر الفرصة الرئيسة الكبيرة الأخيرة للشركات النفطية العالمية الراغبة بالاستثمار والعمل في العراق ولسنوات طوال.

من جانبه ذكر السفير الأمريكي في العراق كريستوفر هيل أن فتح الباب واسعا أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط العراقي يعتبر وبكل المقاييس إنجازا ذا بعد وأهمية تاريخية وقال أيضاً: أنه تشجع كثيرا لشفافية جولة مزادات التراخيص الثانية. وأضاف السفير الأمريكي: أن السفارة الأمريكية في بغداد نصحت الشركات النفطية الأمريكية وبوزنها الثقيل على المستوى العالمي بايجابية العمل في العراق، كما يفعل الدبلوماسيون في جميع دول العالم وقال: "لست في وضع يمكنني التعبير فيه عن خيبة الأمل وكان يجب على الشركات الأمريكية أن تظهر في المزادات وكان عليها أن تتخذ قرارا بشأن ذلك استنادا الى ما هم على استعداد لدفعه في تلك الجولة، أكسون موبيل هي الشركة الأمريكية الوحيدة التي فازت بالمشاركة في احد العقود المهمة بينما شركة أوكسيدنتال بتروليم حصلت على ما يقرب من ٢٥ في المئة من حصة احد العقود النفطية الأخرى، بينما فازت الشركة الصينية الوطنية للبترول بعقود أكثر من أي شركة أخرى، في تناقض ملحوظ مع الأمريكيين، فأن الدبلوماسية الصينية في بغداد قد تـوارت عن الأنظار ولعبت دوراً ضعيفاً في السنوات الأخيرة ملفتة القليل من النظر اليها لكن المسؤولين العراقيين يقولون أنهم قد اندهشوا من الدبلوماسيين الصينيين حيث أن الكثير منهم يتكلم اللغة العربية بشكل لا تشوبه شائبة ولقد طوروا أنفسهم في فهم السياسة العراقية.

من جانبه قال عاصم جهاد الناطق الإعلامي لوزارة النفط العراقية: أننا نعلم جميعا أن الصين تسير على المسار الصحيح وفي طريقها لتصبح قوة اقتصادية تكنولوجية رئيسة في العالم. خلال ٢٠ سنة من عقود الخدمة ستدفع الحكومة العراقية للشركات الأجنبية المتعاقدة رسوماً عن كل برميل نفط ينتج فوق مستوى الإنتاج الحالي.

وضعت العقود الموقعة الجديدة الشركات الأجنبية أيضاً في موقف يسمح لها بلعب دور رئيس في العراق اذا ما وافقت الحكومة العراقية على تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي وكلنا يعلم أن العقود التي منحت في جولة التراخيص الثانية هي عقود خدمة، لا تعطي الشركات حصة من الأرباح، لقد تميزت هذه الجولة الثانية من مزادات تراخيص الخدمة بالنجاح الأكثر على النقيض من سابقتها الأولى التي عقدت في يونيو/ حزيران الماضي عندما منحت الوزارة الفوز بعقد واحد من أصل عشرة عرضت في المزاد العلني وفي وقت لاحق تم التوصل الى اتفاق بشأن عقدين آخرين ضمن هذه الجولة، بينما منحت الوزارة في الجولة الثانية من مزادات التراخيص سبعة عقود من أصل عشرة.

أن عوائد النفط العراقي التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي قد انخفضت عائداتها نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمي وانخفاض حجم الصادرات ويأمل المسؤولون النفطيون العراقيون بإمكانية ضخ ما مقداره ١١ مليون برميل يوميا من النفط العراقي في غضون ثمانية أعوام علما أن الإنتاج الحالي للنفط هو ٢,٤ مليون برميل يومياً، يعتبر الخلاف حول الفيدرالية – ما بين السياسيين في بغداد ونظرائهم في حكومة الإقليم في كردستان في شمال العراق– من اكبر التحديات التي من المرجح أن تواجه الشركات النفطية الأجنبية المستثمرة في العراق. فيما حذر رئيس لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي، وهو كردي، المدراء التنفيذيين لتلك الشركات بأن العقود غير قانونية ودعا الى استقالة وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني وأضاف النائب علي حسين بلو بـأن على الشركات التفكير مرتين قبل التوقيع على العقود في الوقت نفسه حظرت الحكومة العراقية على الشركات الأجنبية التي وقعت عقودا مع الأكراد لحقول تقع في شمالي العراق التعامل معها والدخول وخصوصا في الجولة الثانية من التراخيص فيما قال "منير بو عزيز" نائب رئيس شركة شل بعد فوز شركته بحقل مرغوب ومهم: إن الحكومة العراقية هي وراء هذه العقود.

عن/ الواشنطن بوست الأمريكية

الاقتصادي | العدد (1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

سوق الاسترابادي ...

نشاط تجاري ملحوظ برغم الإغراق السلعي

■ بغداد-المدى الاقتصادي

تزخر العاصمة بغداد بعدد من الاسواق التراثية ذات الحركة التجارية الدؤوبة على الرغم من الاغراق السلعي للبضائع والسلع المستوردة، ومنها سوق الاسترابادي في مدينة الكاظمية المتخصص لبيع الازياء الرجالية العربية (المدى الاقتصادي) سلطت الضوء على نشاط هذا السوق التراثي التجاري والتغييرات التي حدثت فيه يقول عباس العوادي عن تاريخ هذا السوق: انه انشئ قبل ١٦٠ سنة وسمي بالاسترابادي نسبة الى عائلة الاسترابادي العربية وهي من اشهر العوائل العراقية التي سكنت مدينة الكاظمية المقدسة .

ويضيف العوادي: كان للسوق سابقاً طابق ثان يضم فنادق يرتادها الزوار من المحافظات العراقية الا ان هذا الطابق قد اندثر ولم يبق له وجود .

وعن طبيعة السلع والبضائع المتداولة داخل السوق قديماً وحديثاً والتغييرات التي اصابته يتحدث العوادي قائلاً : يتميز هذا السوق منذ تأسيسه بعرض وبيع العباءة الرجالية والعقال العربي واليشماغ والغترة والدشداشة والسبح الثمينة.

ويقول علي إبراهيم نعمة وهو تاجر دشداشة: ان تجارة الدشداشة هي الاكثر رواجاً في هذا السوق نظراً للاقبال على شرائها في موسمي الصيف والشتاء وان اغلب المستهلكين من كبار ومتوسطي العمر اما حالياً فأن حركة الشراء من قبل الشباب خصوصاً الدشداشة الضيقة التي تسمى (الكلاسك).

ويشير نعمة الى ان السوق كان سابقاً يعتمد على تواجد الخياطين الماهرين في خياطة الدشداشة من خلال توفرالقماش الانكليزي، اما الان فقد انقرضت هذه المهنة واتجه المستهلك لشراء الدشداشة الجاهزة والمستوردة من الصين لرخص ثمنها وتساوي كلفة خياطة دشداشة عند الخياط .

أما احمد جبار بائع مفرد يوضح: ان الأقمشة الحالية لصناعة الدشداشة الشتوية هي من الهند وماليزيا اما الصيفية فأفضل قماش الياباني والسوق يعرض حالياً الدشداشة المستوردة من الصين وبأسعار تتراوح بين (١٥– ٣٠) الف دينار، لافتا الى ان الاستيراد أثر بشكل كبير على الصناعة المحلية للدشداشة التي كانت تشترى في الاسواق العراقية.

ويقول د عباس كريم: ان البضائع والسلع التي يحتويها السوق تضم العطور والملابس الخاصة بالزواج وصناعة العباءة العربية والعقال وقد اصاب قسماً من هذه البضائع التغيير وحلت مكانها بشكل كبير الملابس المستوردة لجميع الاعمار وازدحم السوق بالبسطات لعرض هذه السلع.

وتحدث كاظم جاسم المتخصص بصناعة العقال العربي قائلاً : ان هذا السوق يعتبر من الاسواق المتخصصة بصناعة العقال في بغداد ويتردد عليه مستهلكون من المحافظات القريبة على بغداد لجودة صناعته والمتكونة من شعر (المرعز) وقد ورث هذه المهنة من اجداده الذين كانوا في هذا السوق قبل اكثر من ١٠٠ سنة.

وأشار كاظم الى أنواع العقال (أبو الشعر المرعز والملمس وكل محافظة لها نوع خاص من العقال حيث يرتدي الجنوب والفرات الاوسط أبو الشعر والمنطقة الغربية العقال الرفيع الملمس).

ويضيف: تتراوح أسعاره بين (١٥٠٠–٥٠٠٠) دينار، اما في الوقت الحاضر فقد دخلت نماذج من الصناعة السورية والاردنية وهي مصنوعة من خيوط النايلون ويتم عملها في الماكنات الكهربائية وحالياً انا اقوم بالعمل اليدوي الذي يرغبه الكثير من مستهلكون هذا النوع.

ويتابع: هذا العقال العربي صنع في محافظة النجف الاشرف ويتم تصديره لدول الخليج لجودة صناعته ومرغوب في اكثر الدول العربية.

مبيناً: هناك أنواع من العقال هي (الملكي والمكعب للأمراء والأخضر للسادة والوبر، المرعز، الصوف).

ويوضح عبد الزهرة محمد تاجر اليشماغ: لقد اشتهر هذا السوق بتجارة اليشماغ والغترة العربية ويتردد الكثير من التجار وبائعي المفرد على السوق لاقتناء احتياجاتهم من الانواع الجيدة التي كانت تأتي بشكل قليل من الخارج لوجود معامل عراقية في بغداد والنجف وكربلاء تنتج هذه السلع بشكل جيد.

اما في الوقت الحاضر فقد دخلت الى السوق الكثير من النماذج من سوريا والاردن واليابان وسويسرا وهناك اقبال متزايد على شرائها لرخص أثمانها وزيادة الطبقات التي تلبس الغترة والعقال في الفترة الحالية وخصوصاً كبار السن وشيوخ العشائر والوجهاء.

وعن طبيعة المستهلكين الزائرين لهذا السوق يؤكد موسى الخفاجي ان اغلب الزائرين الى السوق هم من سكان المحافظات وبعض مناطق بغداد، مشيراً الى انه يدخل السوق بين فترة واخرى الزوار الاجانب من إيران والبحرين ولبنان لغرض التسوق من السلع التراثية مثل السبح والعباءة لجودة صناعتها.

ويوضح الخفاجي: ان أكثر المستهلكين هم من العوائل اصحاب الدخل المحدود والفقراء وذلك لرخص الحاجات الموجودة في السوق التي تحتاجها العائلة العراقية، ويزداد الطلب على هذه السلع في ايام الاعياد والمناسبات الدينية.

اما لطيف إبراهيم فيشير الى حركة التسوق المستمرة في هذا السوق من قبل بائعي المفرد لتواجد تجار الجملة المعروفين بصدق التعامل والبيع بأسعار مناسبة وخصوصاً تجارة الدشداشة المستوردة التي يشتهر بها هذا السوق.

ويلمح عبد الزهرة محمد :ان السوق في الوقت الحاضر يزدحم بالمستهلكين لمناسبة الأشهر الدينية المعروفة ويزداد الطلب على الشراء في شهر نيسان لكثرة المقبلين على الزواج وان اغلب رواده من مناطق الصدر والشعلة وسامراء والدجيل وبلد والمناطق القريبة على مركز مدينة الكاظمية.

وعن الثقل التجاري والاقتصادي للسوق يؤكد كاظم جاسم / تجارة اليشماغ والغترة العربية: ان الحركة التجارية في هذا السوق قد انتعشت في السنين الاخيرة بسبب ارتفاع المستوى المعيشي لبعض طبقات المجتمع العراقي وقد برز التعامل التجاري في هذا السوق واعطى انطباعاً جيداً قياساً للاسواق الموجودة في بغداد.

ويقول جعفر الانباري تجارة عامة : لقد انتشرت في مدينة الكاظمية الكثير من الاسواق الجديدة واتخذ قسم من هذه الاسواق التخصص في عرض السلع مثل سوق الملابس الخاصة بالعرسان وسوق الذهب وسوق الاحذية وسوق الملابس القديمة (البالات) وقد انعكس ذلك على حركة البيع في سوق الاسترابادي وترك اثراً اقتصادياً واضحاً على اسواق بغداد مثل اسواق بغداد الجديدة وشارع النهر والشورجة والكرادة الشرقية وذلك للاقبال الواسع للعوائل البغدادية التسوق من سوق الاسترابادي لكثرة المعروض وقبول اسعاره الجيدة التي تتناسب مع اغلب الطبقات.

وعن معالم السوق تحدث عدد من المواطنين المتواجدين في السوق منذ فترات طوال حيث يشير الحاج موسى سوادي تاجر السبح الثمينة الى ان السوق يتميز بوجود معروضاته من السلع الثمينة ومنها السبح التي عليها اقبال واسع من قبل المواطنين الذين لديهم هواية في اقتناء السبح واشهر الانواع هي الكهرب واليماني واليسر والاحجار الكريمة التي تستخدم في صناعة المحابس واشهرها اليماني – الرضوي – الشذر – السليماني والفيروز.

وتتراوح أسعارها حتى تصل الى الملايين وتباع بالوزن واكثر رواد السبح والمحابس هم العراقيون.

وقال عباس العوادي ان سوق الاسترابادي كان يشتهر بصناعة السكاير القديمة (المزبن) والتبوغ الجيدة كانت تأتي من المنطقة الشمالية واول من عمل في هذا المجال اسطه علي والحاج عباس.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

الاستثمار في الإعلام

■ عباس الغالبي

لم يعد الاستثمار حكراً على قطاعات اقتصادية بعينها بقدر ما انفتح على معظم الجوانب الخدمية والتقنية والمعلوماتية والمعرفية الاخرى، بحيث غدت القطاعات الحياتية كافة بمختلف انواعها ومحاورها وتعددها تحسب على وفق مبدأ الجدوى الاقتصادية التي غالباً مايؤكد عليها الاستثمار المباشر وغير المباشر.

وفي حقل الاعلام الذي أصابته مراحل من التطور بأتجاه التقنيات والتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية الهائلة فأنه لم يعد مؤسسات يهيمن عليها القطاع العام، الا في بعض الدول الديكتاتورية، حيث اخذ القطاع الخاص موقع الريادة في حقل الاعلام على نحو تغلغل الاستثمار في جميع مفاصل وحيثيات المؤسسات الاعلامية، واصبح المنظم الاساس لحركة تلك المؤسسات في اطار الاعلام المرئي والمسموع والمقروء.

وظهرت للعيان بسبب هذا الانعطاف المهم في حياة الاعلام المدن الاعلامية كمجمعات كبيرة لعدد من المؤسسات الاعلامية تعمل على وفق حركية الاستثمار القانونية في كل بلد بعينه ولعل المدن الاعلامية العربية في كل من دبي والقاهرة وبيروت وعمان خير دليل على هذه المجمعات التي تضم بين دفتيها عدداً من القنوات الفضائية والصحف والمجلات، مايجعل الحاجة ملحة لوجود مدينة اعلامية في العراق تعمل على وفق قانون الاستثمار لوجود عدد غير قليل من الفضائيات والصحف والمجلات والتي تعمل من دون ضوابط اعلامية تنظمها قوانين معينة آخرها مجلس النواب المنتهية ولايته بعد ايام قلائل لا لشيء، الا لغرض التعتيق على مأأظن وجعل العملية الاعلامية سائبة في العراق في ظل هذا الكم من الفضائيات والصحف والمجلات والاذاعات.

> **المدينة الاعلامية التي يفترض ان تعلن للاستثمار على وفق الضوابط المحددة في قانون الاستثمار، لا أن يتبنى الموضوع مجلس محافظة بغداد بعملية غير واضحة المعالم، نقول: كان الاجدى ان تعلن على الملأ كفرصة استثمارية يجري العمل عليها بشفافية ووضوح كبيرين انطلاقا من الاهمية الكبيرة لهذا المشروع الاستثماري الذي يندرج في اطار تنظيم العملية الاعلامية من دون تكميم للافواه وتحجيم للعمل ووضع العراقيل امام حرية الاعلام وتدفق المعلومات وحرية أبداء الرأي.**

ومن هنا فان المدينة الاعلامية التي يفترض ان تعلن للاستثمار على وفق الضوابط المحددة في قانون الاستثمار، لا أن يتبنى الموضوع مجلس محافظة بغداد بعملية غير واضحة المعالم، نقول: كان الاجدى ان تعلن على الملأ كفرصة استثمارية يجري العمل عليها بشفافية ووضوح كبيرين انطلاقا من الاهمية الكبيرة لهذا المشروع الاستثماري الذي يندرج في اطار تنظيم العملية الاعلامية من دون تكميم للافواه وتحجيم للعمل ووضع العراقيل امام حرية الاعلام وتدفق المعلومات وحرية أبداء الرأي.

ويبقى العمل الاعلامي غير منظم ويشوبه الارتباك والفوضى من دون اجراءات ومشاريع تضع الاعلام في مقدمة العملية الاستثمارية الجارية في البلد التي يتوقع لها ان تأخذ قصب السبق والريادة في مسارات الاقتصاد العراقي المتطلع الى التنمية والاعمار والعمل الدؤوب ليس في قطاع واحد، بل في القطاعات كافة ومنها قطاع الاعلام الذي لم يعد عملية استهلاكية بقدر ماهو عملية منتجة تعمل على وفق حركية وحيثيات الاستثمار كمنظومة اقتصادية متكاملة تعطي زمام المبادأة للقطاع الخاص ومستثمريه، وتجعل الدولة راعيا ومشرفا ومنظما لهذا العمل، لذا يبقى الاستثمار في الاعلام وضرورة اشاعته وتفعيله هاجسا يلازم المتطلعين الى عملية اعلامية حرة مستقلة واعية ومتطورة.

abbas.abbas80@yahoo.com